ماضون في اجتثاث مليشيا الحوثي مهما تغيرت خطوط التماس

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

26 سبتمبر

WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة

العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ - الموافق 26 نوفمبر 2026م

12 صفحة

السعر 200 ريال

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس



ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

فيما وجه رسالة إلى القيادة اليونانية تتناول العلاقات الثنائية ودعم إدراج مليشيا الحوثي على قوائم الإرهاب

الرئيس: الشعب اليمني وقواته المسلحة قادرون على بسط سلطة الدولة على كامل تراب الوطن

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن الشعب اليمني وقواته المسلحة قادرون على استعادة المبادرة وإنهاء التهديد الذي تمثله مليشيا الحوثي الإرهابية، وبسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، مشددا على أن تغير خطوط التماس لن يغير من طبيعة المليشيا القائمة على التمييز العنصري واحتكار السلطة.

جاء ذلك خلال استقباله، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن باتريك سيمونيه، لبحث علاقات التعاون الثنائي ومستجدات الأوضاع على الساحة الوطنية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

واستعرض العليمي تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية واعتداءاتها داخل اليمن وعبر الحدود مع المملكة العربية السعودية، وتهديداتها للملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، إلى جانب الحصار الذي تفرضه على محافظة تعز، وهجماتها الصاروخية والطائرات المسيرة على مدينة عدن ومنشآتها الحيوية، واستهداف تجمعات النازحين وعرقلة حرية تنقل الأفراد والسلع.

ودعا رئيس مجلس القيادة إلى تعزيز الشراكة الأوروبية مع الحكومة اليمنية لحماية السفن التجارية، وإنفاذ القيود على تهريب الأسلحة وتمويل المليشيا، ودعم جهود تصنيفها منظمة إرهابية على المستوى الدولي.

كما أشار إلى الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها المليشيا بحق اليمنيين والموظفين الأمميين والدوليين، بما في ذلك تجنيد الأطفال وتهجير السكان وعسكرة الحياة العامة، وزعزعة أمن المنطقة واستقرارها خدمة لمصالح النظام الإيراني.

في سياق متصل، وجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي رسالة الى القيادة اليونانية تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين واسناد الجهود الدبلوماسية اليمنية الرامية إلى ادراج ميليشيا الحوثي على قوائم الارهاب الدولية.

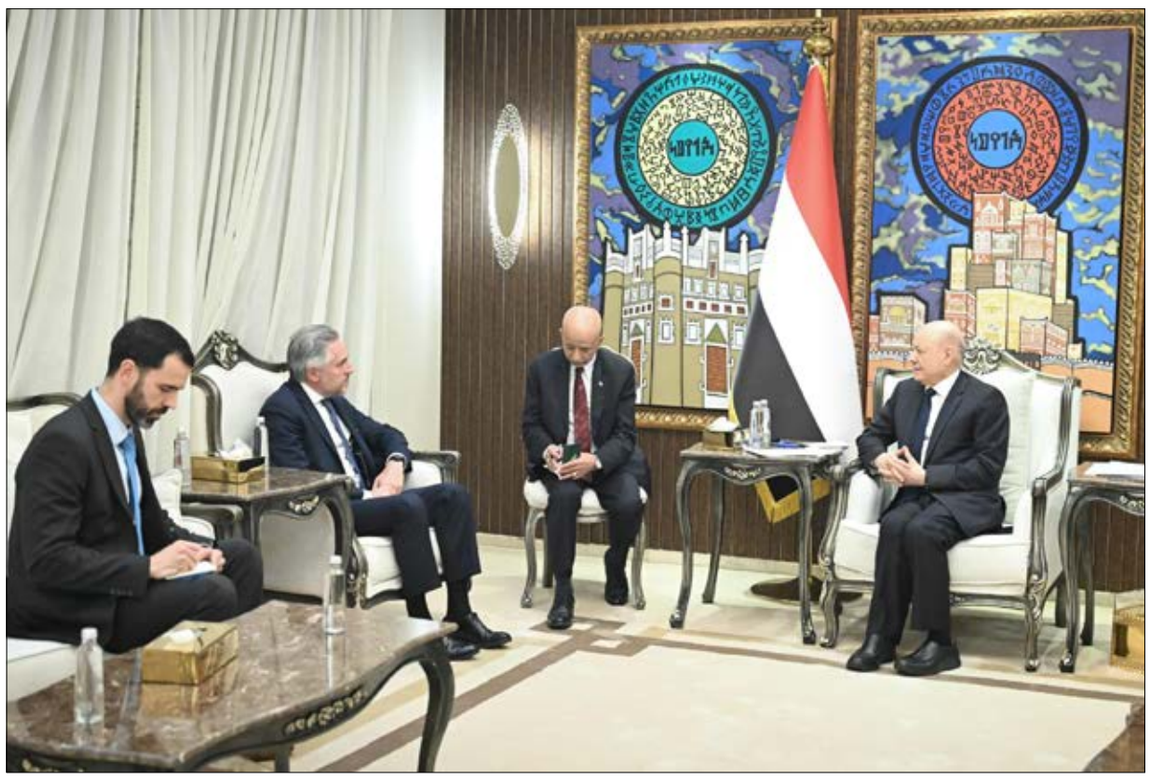
وتسلم رسالة فخامة الرئيس دولة رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، خلال لقائه بوزيرة الخارجية وشؤون المغتربين الدكتورة أفراح الزوبة، خلال لقائها، نظيرها اليوناني جورج جيرابيتريتيس.

وبحث الجانبان في اللقاء مستجدات الأوضاع في اليمن والشرق الأوسط، والأمن البحري وحرية الملاحة، إلى جانب تطوير التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والبحرية، وتعزيز التشاور والتنسيق في المحافل الدولية.

ودعت الوزيرة اليونان والشركاء الأوروبيين إلى تدابير قانونية تصنّف المليشيا منظمة إرهابية وتدفع نحو إدراجها على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، وتجفيف مصادر تمويلها وقطع شبكات تسليحها، وتكثيف الضغوط للإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المختطفين لديها.

وأكدت أهمية بلورة مقاربة أوروبية أكثر شمولاً واستدامة لأمن البحر الأحمر، تربط حماية الملاحة الدولية باستقرار اليمن وتمكين مؤسساته الوطنية، انطلاقاً من أن أمن البحر يبدأ من البر.

واتفق الجانبان على تعزيز التعاون المؤسسي والاستفادة من الخبرات اليونانية في بناء قدرات خفر السواحل والمؤسسات البحرية اليمنية، لا سيما في مراقبة السواحل وأمن الموانئ والسلامة البحرية ومكافحة التهريب، بما يعزز اضطلاع الدولة اليمنية بمسؤولياتها السيادية ويؤمّن الممرات الدولية بصورة مستدامة.



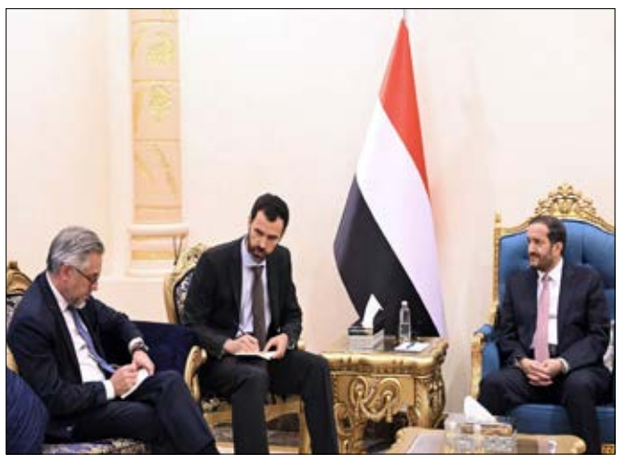
العرادة: معركة «فجر اليمن» هدفها إسقاط المشروع الحوثي واستعادة الدولة



أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق أول سلطان العرادة، أن معركة «فجر اليمن» تمضي نحو استعادة مؤسسات الدولة وترسيخ النظام الجمهوري، وإنهاء المشروع الحوثي الإرهابي المدعوم من النظام الإيراني، مشددا على أن المواجهة مع المليشيا الحوثية الإرهابية معركة وطن وهوية وكرامة، وليست صراعا على السلطة أو مكاسب سياسية.

وقال العرادة: إن مليشيا الحوثي الإرهابية لا تمثل تهديدا لليمن فحسب، بل تمتد مخاطرها إلى أمن المنطقة والملاحة الدولية والتجارة العالمية، من خلال اعتداءاتها على السفن التجارية واستهداف الممرات ...ص2

مجلي يدعو إلى موقف دولي حازم لتجفيف مصادر تسليح وتمويل مليشيا الحوثي



دعا عضو مجلس القيادة الرئاسي، الشيخ عثمان مجلي، المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم وإجراءات عملية لمواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، ووقف تدفق الأسلحة والخبراء والتقنيات العسكرية إليها، وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها، وتمكين القوات المسلحة اليمنية من مواجهة تهديداتها وإنهاء مشروعها المسلح.

وأكد مجلي أن المليشيا تحولت إلى أداة لتنفيذ المشروع الإيراني في المنطقة، وتستخدم الأراضي اليمنية لتطوير قدراتها الصاروخية والطائرات المسيّرة، وتهديد الممرات المائية الاستراتيجية والملاحة والتجارة الدولية، مشددا على أن مواجهة هذه ...ص2

الخنبشي يوجه بتعزيز إمكانيات مكافحة المخدرات وتسريع تطوير منفذ الوديعة



وجّه عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي، بتعزيز إمكانيات جهاز مكافحة المخدرات، وتكثيف الجهود الأمنية والاستخباراتية لملاحقة شبكات التهريب والترويج، وتسريع استكمال المشاريع التطويرية لمنفذ الوديعة البري، بما يرفع كفاءة أدائه ويحسن الخدمات المقدمة للمسافرين وحركة التجارة.

جاء ذلك خلال لقائه، في المكلا، مدير عام جهاز مكافحة المخدرات بالجمهورية العميد الركن عبدالله لحمدي، ومدير عام منفذ الوديعة محمد الصيعري، حيث اطّلع على أوضاع الجهاز واحتياجاته، ومستوى الأداء في ...ص2

كلمة 26 سبتمبر

صون المستقبل

حين يقرأ المشهد اليمني في هذه اللحظة الفاصلة يبدو بوضوح أن الحديث عن تسوية سياسية تقليدية لم يعد ينطلق من واقع الارادة الجماهيرية وثوابت المجتمع اليمني وتطلعاته في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة، بل يدور في فلك افتراضات تجاوزتها إرادة الجماهير وثوابتهم الوطنية، مما يجعل الوصول إلى حل حقيقي أقرب إلى المستحيل ما دامت المقدمات نفسها خاطئة.

فالأزمة لم تعد نزاعا عابرا يمكن إطفاؤه بتفاهمات سطحيّة ولا خلافا على تقاسم حقائب وزارية بل هي صراع وجودي بين مشروع الدولة الجامعة والمؤسسات الفاعلة وبين جماعة مليشاوية متمردة استعاضت عن منطق الشراكة الوطنية بلغة الإخضاع والفرض القسري. وفي قلب هذا المشهد تبرز الدولة الشرعية بوصفها مظلة وطنية ثابتة وصاحبة الحق السيادي والشرعي الوحيد في إدارة البلاد وحماية تطلعات أبنائه ، حيث يقف اليمنيون خلف قيادتهم ومؤسساتهم الرسمية في مواجهة مشروع طائفي سلطوي يتعامل مع الوطن كساحة مفتوحة للهيمنة ويصنف كل مَن يقتفي أثر القانون والدولة خصما لا شريكا في المصير.

وفي خضم التحديات الجسام يبرز صمود المحافظات المحررة بوصفه حجر الزاوية في التمسك بشرعية الدولة وقوانينها، غير أن الإشكالية الكبرى تكمن في أن جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وإحدى الدول الإقليمية تذهب باتجاه الترويج لتسوية سياسية هشة ومجافية للواقع، إذ تبنى على معادلات خاطئة تتعامل بمنطق التكافؤ بين دولة شرعية ذات سيادة وقانون، وبين مليشيا إرهابية متمردة خارجة عن الإجماع الوطني.

إن هذه المساعي مهما أُحيطت بالآمال محكومة بالفشل الذريع ومصيرها الانهيار بالنظر إلى السجل التاريخي الممتد لهذه المليشيا والذي أثبت مراوغتها المستمرة واستغلالها للمسارات التفاوضية لتثبيت المكاسب الميدانية وإعادة التموضع قبل أن تنقلب في كل محطة على التزاماتها وتتنصل عن استحقاقات السلام.

لقد كان الأحرى بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة والوسطاء الإقليميين بدلا من البحث عن تسويات شكلية تمنح المليشيا عبر طاولة التفاوض ما عجزت عن انتزاعه بقوة السلاح، أن يوجهوا جهودهم وثقلهم لدعم الدولة الشرعية ومؤسساتها الرسمية وتمكينها من القضاء على هذا التمرد المسلح واستعادة كافة مؤسسات ...ص2

خلال اجتماع مع محافظي ومدراء أمن عدن ولحج وأبين والضالع

المحرّمي يشدد على رفع الجاهزية الأمنية وملاحقة خلايا مليشيا الحوثي



شدد عضو مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرّمي، على رفع مستوى الجاهزية واليقظة الأمنية، وتعزيز التنسيق بين السلطات المحلية والأجهزة الأمنية في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع، لمواجهة التهديدات وإحباط المخططات التي تستهدف أمن المواطنين واستقرار المحافظات المحررة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده، في العاصمة المؤقتة ...ص2

اليمن يدين الهجوم الحوثي الإرهابي على أحد أبراج المركز المالي بالرياض

أدانت الجمهورية اليمنية واستنكرت بشدة الهجوم الإرهابي الذي شنته مليشيا الحوثي الارهابية المدعومة من النظام الإيراني، واستهدف أحد أبراج المركز المالي في العاصمة السعودية الرياض، وأسفر عن إصابة عدد من المدنيين.. معتبرة ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، وخرقاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

واكدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في بيان صادر عنها، تضامن الجمهورية اليمنية الكامل مع المملكة العربية السعودية، ودعمها لكافة الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها واستقرارها. ...ص2

رئاسة هيئة التشاور:

تماسك الجبهة الداخلية ثابت في مواجهة مليشيا الحوثي

أكدت رئاسة هيئة التشاور والمصالحة ثبات الموقف الوطني وتماسك الجبهة الداخلية في مواجهة تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية، مجددة دعمها لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة والقوات المسلحة والمقاومة المساندة، ومنددة بالاعتداءات الحوثية التي تستهدف المملكة العربية السعودية والأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته رئاسة الهيئة، الأربعاء، عبر الاتصال المرئي، برئاسة رئيس الهيئة محمد الغيثي، وبحضور نوابه عبدالملك المخلافي، وصخر الوجيه، وأكرم العامري، وبلقيس أبو أصبع، لمناقشة المستجدات العسكرية والسياسية على المستويين الوطني والإقليمي، وتداعيات التصعيد الحوثي على ...ص2

فيما عقدت اجتماعا لقيادة الوزارة ورؤساء البعثات

وزيرة الخارجية تبحث مع رئيس البرلمان اليوناني تنسيق المواقف السياسية



بحثت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين الدكتورة أفراح الزوبة، مع رئيس البرلمان اليوناني نيكيتاس كاكلامانيس، سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وتطوير التعاون البرلماني، وتكثيف التنسيق السياسي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك في إطار زيارتها الرسمية إلى اليونان.

واستعرضت وزيرة الخارجية، مستجدات الأوضاع السياسية والميدانية والإنسانية في اليمن، وجهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة لاستعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن ...ص2

26 سبتمبر

العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 26 نوفمبر 2026م

«شركاء اليمن» تناقش مستجدات الدعم السعودي الاقتصادي والتنموي لليمن



ناقش اجتماع مجموعة شركاء اليمن، الذي استضافه البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، في العاصمة السعودية الرياض، مستجدات الدعم الاقتصادي والتنموي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لليمن.

الاجتماع نظمه البنك الدولي، وترأسته كل من المملكة المتحدة، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة (RCO)، والبنك الدولي، بحضور وزراء المالية مروان بن غانم، والتخطيط والتعاون الدولي محمد الفقمي، ووزير الدولة المكلف بملف النزوح والهجرة غير النظامية وليد الابارة.

واستعرض الاجتماع الدعم السعودي الذي يأتي امتدادًا لجهود المملكة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، والمساهمة في تهيئة مقومات التعافي والتنمية المستدامة، ومن ذلك الدعم المقدم خلال العام الجاري بتقديم دعم للبنك المركزي اليمني، إضافة إلى دفعة جديدة من دعم الموازنة اليمنية بقيمة 224 مليون ريال سعودي في أكتوبر الماضي.

وتناول الاجتماع أيضاً، الشراكات التنموية الموقعة هذا العام، ومن أبرزها التعاون السعودي الفرنسي لإطلاق مشاريع «تعزيز أنظمة المياه الحضرية» بمدينة تعز، ونتائج عدد من مشاريعه ومبادراته بمختلف القطاعات، ومنها تأهيل 530 معلمًا ومشرفًا تربويًا ضمن مشروع التمكين الرقمي، وحصول 200 معلم ومعلمة على شهادات مهنية دولية عبر مشروع الشهادات الدولية المهنية في التدريس، إضافة إلى مبادرة «تعزيز استقرار التعليم» في محافظة سقطرى، التي دعمت استمرارية العملية التعليمية بجامعة أرخبيل سقطرى، وشهدت الجامعة مؤخرًا تخريج 63 طالبًا وطالبة من الدفعة الثانية لكليتي الحاسوب والمعلومات والإدارة والاقتصاد.

الفريق الركن بن عزيز:

صنعاء هدف المعركة.. وعلى الإعلاميين والخطباء الاضطلاع بدورهم الوطني

سبتمبر نت:

أكد رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن دكتور صغير بن عزيز، أن الواجب الوطني يفرض تسخير كافة الإمكانات والقدرات لمواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية، والمضي قدماً حتى اجتثاثها، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار.

وشدد بن عزيز في كلمته خلال اللقاء الموسع بالإعلاميين والخطباء والمرشدين الذي نظمته دائرة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة في محافظة مأرب، أن الهدف هو العاصمة صنعاء، وأن المعركة الوطنية تتطلب تضافر جهود الجميع، واستشعار المسؤولية في هذه المرحلة.. مشيراً إلى أنه لا قيمة للجميع دون وطن آمن ومستقر.

ودعا رئيس هيئة الأركان العامة الإعلاميين والخطباء والمرشدين إلى الاضطلاع بدورهم الوطني، والإسهام الفاعل في هذه المعركة المصيرية، مؤكداً أهمية الكلمة وتأثيرها في تعزيز الوعي المجتمعي ومساندة القوات المسلحة في المعركة الوطنية "فجر اليمن".

وأشاد بن عزيز بمواقف وتضحيات أبطال القوات المسلحة في مختلف الجبهات والميادين، مثمناً ما يقدمونه من تضحيات في سبيل استعادة مؤسسات الدولة، وترسيخ الأمن والاستقرار.

بريطانيا تفرض عقوبات على مليشيا الحوثي وأربعة من قياداتها

أعلنت الحكومة البريطانية، فرض حزمة عقوبات على مليشيا الحوثي الارهابية المدعومة من النظام الايراني، وأربعة من كبار مسؤوليها، على خلفية محاولاتهم المتعمدة تقويض السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة، واستهداف السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وقالت الحكومة البريطانية، في بيان: "إن الإجراءات تأتي رداً على تجدد التصعيد الحوثي داخل اليمن والمنطقة، واستمرار الهجمات على السفن التجارية في مضيق باب المندب، وما تسببت به من اضطراب في سلاسل التوريد العالمية وارتفاع تكاليف المعيشة على الأسر البريطانية، فضلاً عن الهجمات التي استهدفت البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية".

وأضافت: "أن العقوبات المفروضة على مليشيا الحوثي، تشمل تجميد الأصول ومنع مسؤوليها من تولي مناصب إدارية، بسبب تورطها في أنشطة تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، بما في ذلك تصعيد الصراع الداخلي والهجمات على السفن الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، والهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيّرة ضد شركاء إقليميين".

وشملت العقوبات أربعة من قيادات المليشيا الحوثية وهم: عبد الكريم أمير الدين حسين الحوثي، الذي يشغل ما يسمى منصب وزير الداخلية في حكومة الحوثي غير المعترف بها دولياً بصنعاء، وعبد الحكيم هاشم علي الخيواني، رئيس مايسمى جهاز الأمن والاستخبارات التابع للمليشيات، ومحمد مفلح، وهو قاض عيّنته المليشيات، صارم الدين مفضل وهو مدع عام حوثي.

ووفقاً للبيان، تشمل العقوبات المفروضة على الأفراد الأربعة تجميد الأصول وحظر السفر إلى المملكة المتحدة، إضافة إلى منعهم من تولي مناصب إدارية، على خلفية تورطهم أو الاشتباه بتورطهم في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من بينها التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للمحتجزين، والانتهاكات المرتكبة بحق النساء المحتجزات.

من جانبها، رحبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بقرار المملكة المتحدة، فرض عقوبات على مليشيا الحوثي الإرهابية، على خلفية تصعيدها العسكري في اليمن، واستهدافها البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، واعتداءاتها على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، وشملت العقوبات أربعة من مسؤولي المليشيا لضلوعهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سجونها.

وأكدت الوزارة في بيان صادر عنها، اليوم، أن الخطوة البريطانية تعكس إدراكاً دولياً متزايداً للتهديد الذي تشكّله المليشيات الحوثية المدعومة من إيران للسلم والأمن الدوليين.

تتمات الأولى

العرادة: معركة

البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، الأمر الذي يستدعي موقفا دوليا حازما لردعها وحماية المصالح الدولية.

جاء ذلك خلال لقائه، الأربعاء، الإعلاميين والخطباء والمرشدين بمحافظة مأرب، في لقاء نظمته دائرة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة، حيث أكد أن المواجهة مع المليشيا تتطلب تكامل الجهود العسكرية والأمنية والإعلامية والفكرية، لمواجهة مشروعها العنصري والطائفي وتحصين المجتمع من أفكارها التضليلية.

وأشار إلى أن المليشيا تواصل انتهاكاتها بحق اليمنيين، من خلال القصف والحصار والتجويع وتدمير مؤسسات الدولة، لافتا إلى أن الحصار المستمر على مدينة تعز واستهداف سكانها يجسدان طبيعة هذا المشروع المعادي لليمنيين وحقوقهم.

ودعا العرادة الإعلاميين والخطباء والمرشدين إلى تكثيف جهودهم في كشف جرائم المليشيا وفضح خطابها التضليلي، وتعزيز الوعي الوطني وإسناد القوات المسلحة في معركتها لاستعادة الدولة، مؤكدا أن التعبئة العامة التي دعا إليها رئيس مجلس القيادة الرئاسي تمثل مسؤولية وطنية مستمرة تتطلب استنهاض الطاقات وتوحيد الجهود خلف أهداف المعركة الوطنية.

وشدد على أن التلاحم الوطني وتجاوز الخلافات السياسية والحزبية والمناطقية يمثلان ركيزة لتعزيز الجبهة الوطنية وإفشال رهانات المليشيا، داعيا إلى تغليب المصلحة الوطنية والابتعاد عن التحريض والتخوين وإثارة النعرات التي تخدم أعداء الوطن.

وحيّا العرادة صمود أبناء تعز ولحج وتضحيات القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية وأبناء القبائل في مختلف الجبهات، مثمنا الدعم السعودي المتواصل لليمن وقيادته وقواته المسلحة في مختلف المجالات.

وفي سياق متصل، أكد العرادة، خلال اتصال مرئي مع السفير الألماني لدى اليمن توماس شنايدر، أن اعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية على السفن التجارية وتهديداتها للملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن تمثل خطرا يتجاوز حدود اليمن والمنطقة، ويهدد أمن التجارة العالمية واستقرار الاقتصاد الدولي.

ودعا إلى موقف دولي حازم لحماية الممرات البحرية ومنع المليشيا من استخدامها لتهديد الأمن الإقليمي والدولي، مؤكدا أهمية تعزيز الدعم الدولي للحكومة اليمنية وتوسيع الشراكة مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والتنموية.

من جانبه، أكد السفير الألماني حرص بلاده على مواصلة دعم اليمن وتعزيز التعاون مع الحكومة، ومساندة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتخفيف من الأزمة الإنسانية.

مجلي يدعو إلى موقف

التهديدات لم تعد شأنا يمنيا فحسب، بل مسؤولية دولية مشتركة.

جاء ذلك خلال لقائه، الأربعاء، القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى اليمن نيل هوب، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن باتريك سيمونيه، في لقاءين منفصلين، بحث خلالهما العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، والجهود الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار.

وأشاد مجلي بالدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب الحوثي ومواجهة تهريب الأسلحة والمخدرات وتعقب شبكات التهريب ومصادر تمويلها، مثمنا الدعم الفني واللوجستي لتعزيز قدرات القوات المسلحة وخفر السواحل اليمنية، بما يسهم في حماية الأمن الوطني وتأمين الممرات البحرية الدولية.

وأشار إلى أن المليشيا، بإشراف خبراء إيرانيين وعناصر من حزب الله، تواصل زراعة الألغام وحفر الخنادق وإقامة التحصينات العسكرية، واتخاذ الأحياء السكنية منصات لإطلاق الصواريخ الباليستية، إلى جانب استهداف المؤسسات الحكومية والمنشآت المدنية والاعتداء على دول الجوار ومنشآت الطاقة.

وأكد أن القوات المسلحة اليمنية أثبتت قدرتها على استعادة زمام المبادرة وتوجيه ضربات مؤثرة للمليشيا وتدمير مخازن أسلحتها وأجزاء من ترسانتها العسكرية التي جهزتها إيران، مشددا على استمرار المعركة حتى إنهاء المشروع الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة وسيادة اليمن.

وفي لقائه السفير الأوروبي، أكد مجلي أن المليشيا صعّدت عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وتطوير قدراتها العسكرية، بالتزامن مع استهداف المدنيين وتهديد الملاحة الدولية، لافتا إلى أن استمرار تدفق الخبرات والتقنيات الإيرانية وانتقال المليشيا من تهريب الأسلحة إلى تصنيعها داخل اليمن، وإنشاء منشآت عسكرية في الجبال والكهوف، يكشف حجم التهديد الذي يمثله المشروع الإيراني.

ودعا المجتمع الدولي إلى دعم القوات المسلحة اليمنية وتمكينها من نزع سلاح المليشيا، وملاحقة عناصرها وشبكاتها ومصادر تمويلها وتسليحها، ومحاسبة المسؤولين عن جرائمها، مشيرا إلى أن مجلس القيادة الرئاسي ومجلس النواب أقرا قانون تصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية، ويطالبان الدول باتخاذ مواقف مماثلة.

كما استعرض مجلي الانتهاكات الحوثية في محافظة تعز وما خلفه التصعيد من معاناة إنسانية وموجات نزوح في تعز وأجزاء من لحج، مؤكدا أن انقلاب المليشيا على مؤسسات الدولة وإفشالها المبادرات والاتفاقات السياسية، بدءا من المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وصولا إلى اتفاق ستوكهولم، يثبت مسؤوليتها عن استمرار الحرب وتعطيل جهود السلام.

وثمن مجلي الدعم السعودي السياسي والاقتصادي والإنساني واللوجستي لليمن، ودور المملكة في دعم مسار السلام واستعادة مؤسسات الدولة.

من جانبه، أكد القائم بأعمال السفارة الأمريكية استمرار دعم بلاده للشعب اليمني وجهود تحقيق الأمن والاستقرار، فيما جدد سفير الاتحاد الأوروبي دعم دول الاتحاد لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، ورفض التصعيد الحوثي واستهداف المدنيين والهجمات على المملكة العربية السعودية.

وأكد السفير الأوروبي حرص الاتحاد على تعزيز قدرات خفر السواحل اليمنية وتطوير آليات الرقابة والتفتيش على السفن، للحد من تهريب الأسلحة والمعدات غير المشروعة إلى اليمن، مجددا رفضه للحرب والحصار المفروض على مدينة تعز.

الخنبشي يوجه

المنفذ ومشاريعه التطويرية.

وأكد الخنبشي، خلال لقائه مدير عام جهاز مكافحة المخدرات، أهمية دعم الجهاز بالإمكانيات الفنية واللوجستية اللازمة لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات المختصة لمواجهة عمليات تهريب وترويج المواد المخدرة، وحماية المجتمع، خصوصا فئة الشباب، من مخاطر هذه الآفة وآثارها المدمرة.

وشدد على أن مكافحة المخدرات مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الجهود الأمنية والتوعوية والمجتمعية، وعدم التهاون مع كل من يسعى إلى نشر هذه السموم والإضرار بأمن المجتمع ومستقبله.

وفيما يتعلق بمنفذ الوديعة، شدد الخنبشي على ضرورة الاهتمام بتطوير إمكاناته وتجهيزاته، باعتباره أحد أهم المنافذ البرية الحيوية في البلاد وواجهة رئيسية لحركة المسافرين والتجارة، موجها بمتابعة احتياجاته وتذليل الصعوبات التي تواجه سير العمل، وتسريع استكمال المشاريع الإنشائية والتطويرية وفق المواصفات الفنية المحددة.

واطّلع على سير الأعمال الإنشائية في مشروع المبنى الجديد للمنفذ، ومستوى الإنجاز والاحتياجات اللازمة لاستكماله وتجهيزه، كما ناقش اللقاء تحسين إجراءات استقبال ومغادرة المسافرين، وتسهيل حركة العبور ونقل البضائع، ورفع كفاءة الأداء الإداري والتشغيلي وتعزيز التنسيق بين الجهات العاملة في المنفذ.

وفي سياق متصل، أكد الخنبشي، خلال لقائه وفدا من مرجعية قبائل حضرموت برئاسة عضو مجلس الشورى رئيس المرجعية الشيخ عبدالله الكثيري، أهمية الحفاظ على الموروث الثقافي القبلي والأعراف والتقاليد الأصيلة، لما تؤديه من دور في تعزيز السلم المجتمعي وفض النزاعات وترسيخ قيم التآخي والتسامح والتكافل.

المحرمي يشدد على

عدن، وضم محافظي المحافظات الأربع ومديري أمنها، لمناقشة مستجدات الأوضاع العسكرية والأمنية، ومستوى جاهزية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والإجراءات المتخذة لتعزيز الاستقرار والتعامل مع أي تطورات.

وتطرق الاجتماع إلى الجهود المبذولة لملاحقة العناصر والخلايا النائمة المرتبطة بمليشيا الحوثي الإرهابية، وإحباط مخططاتها الرامية إلى زعزعة الأمن والاستقرار، مع التأكيد على تعزيز العمل الاستخباراتي وتكامل جهود الأجهزة المعنية.

وأكد المحرّمي أن الوضع الأمني في عدن ولحج وأبين والضالع يشهد استقرارا، وأن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تتمتع بدرجة عالية من الجاهزية، مشددا على ضرورة الحفاظ على الاستقرار التمويني وضمان تدفق السلع والمواد الأساسية، ومراقبة الأسعار والإمدادات لتجنب أي اضطرابات تمس الاحتياجات المعيشية للمواطنين.

كما ناقش الاجتماع أوضاع الأسر النازحة واحتياجاتها المعيشية والخدمية، وسبل تنسيق الجهود الإغاثية والإنسانية بالتعاون مع الجهات المعنية والمنظمات العاملة، للتخفيف من معاناتها وتلبية متطلباتها الأساسية.

ووجّه المحرّمي السلطات المحلية والأجهزة الأمنية بمواصلة أداء واجباتها وحماية المواطنين والمصالح العامة، داعيا المواطنين إلى الاطمئنان وممارسة حياتهم وأعمالهم بصورة طبيعية، وعدم الالتفات إلى الشائعات والمعلومات المضللة، مؤكدا متابعة مؤسسات الدولة للتطورات واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

تماسك الجبهة الداخلية

أمن المواطنين والاستقرار في اليمن والمنطقة.

وأشادت رئاسة الهيئة بتضحيات أبناء الشعب اليمني وصمودهم في مواجهة التصعيد، مؤكدة أن الوفاء لتضحيات الشهداء يقتضي مواصلة العمل لحماية المواطنين واستعادة مؤسسات الدولة وتهيئة الظروف لعودة النازحين إلى ديارهم، كما حيّت القوات المرابطة في مختلف الجبهات، وأشادت بصمود أبناء تعز في مواجهة الحصار الحوثي، وثبات أبناء لحج وسائر المحافظات.

وجددت الهيئة دعمها لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة والقوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها والمقاومة المساندة، مؤكدة أن القوى والمكونات السياسية والمجتمعية تقف صفا واحدا في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية، وأن تماسك الجبهة الداخلية يستند إلى موقف وطني مشترك لحماية المواطنين وصون مؤسسات الدولة.

وأكدت استمرار جهودها، بالتنسيق مع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والمملكة العربية السعودية، لرفع الحصار عن مدينة تعز وضمان وصول المساعدات الإنسانية وحرية حركة المدنيين، إلى جانب متابعة أوضاع النازحين والأسر التي شرّدتها الاعتداءات الحوثية، والعمل على تلبية احتياجاتهم العاجلة، وفي مقدمتها الإيواء والخدمات الأساسية.

وأدانت رئاسة الهيئة الاعتداءات الحوثية على المملكة العربية السعودية واستهداف الأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية، معربة عن تضامنها الكامل مع المملكة، قيادة وشعبا، ومثمّنة مواقفها الداعمة لليمن وشعبه، ومحذرة من أن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية والاقتصادية في اليمن والمملكة يشكل تهديدا لأمن السكان والاستقرار الإقليمي.

وفي سياق متصل، حذرت الهيئة من الحملات الإعلامية الحوثية الهادفة إلى بث الشائعات وتضخيم التباينات السياسية وتصويرها على أنها انقسام في الموقف الوطني، داعية المواطنين ووسائل الإعلام إلى التحقق من المعلومات قبل تداولها، ومواجهة الأخبار المضللة بخطاب مسؤول.

وجددت الهيئة تضامنها مع المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا، مؤكدة حقهم في حياة آمنة وكريمة، وحماية أبنائهم من التجنيد القسري والزج بهم في الحرب.

اليمن يدين الهجوم

وشددت الوزارة، على ضرورة اتخاذ موقف دولي حازم لوقف الاعتداءات الحوثية المتكررة على المدنيين والمنشآت المدنية ومحاسبة المسؤولين عنها.

وزير الخارجية

والاستقرار، والتداعيات الإنسانية لاستمرار تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية وحصارها لمدينة تعز.

وأكدت أهمية تكثيف التنسيق الدولي والأوروبي والبناء على القانون اليمني الذي صنّف المليشيا منظمة إرهابية، للدفع نحو إدراجها على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، وتجفيف مصادر تمويلها وقطع إمدادات السلاح عنها، بما يسهم في حماية الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، مع ضمان حماية العمل الإنساني.

من جانبه، قال رئيس البرلمان اليوناني انه "اعتباراً من اليوم، نفتح باباً للتواصل بين برلماني اليونان واليمن"..مقترحاً، كخطوة أولى، تشكيل مجموعة صداقة برلمانية تضم أعضاء من الجانبين.

في سياق آخر ، ناقش اجتماع موسّع لقيادة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وضم السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج أولويات العمل السياسي والإعلامي والقنصلي للمرحلة المقبلة، في ضوء توجيهات القيادة السياسية برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

وناقش الاجتماع، الذي عُقد عبر الاتصال المرئي برئاسة الوزيرة أفراح الزوبة، سبل حشد التأييد الدولي لتصنيف مليشيا الحوثي منظمة إرهابية، وملاحقة شبكات تمويلها ووقف تدفّق السلاح إليها، وتعزيز الدعم الإنساني لليمن وتلبية الاحتياجات العاجلة للنازحين، وتكثيف الضغط الدولي لرفع الحصار الذي تفرضه المليشيا على تعز.

صون المستقبل

القطاع العام وجغرافيا الوطن فاليمن لا يحتاج إلى اتفاق يكتفي بإسكات البنادق مؤقتا ليترك المواطنين رهائن لسلطة الأمر الواقع الإرهابية بل يحتاج إلى مسار حاسم يعيد الهيبة للدولة وللقرار الوطني، وما لم تتجه الجهود الدولية نحو إسناد الشرعية وتفكيك أسباب الجريمة والتمرد فستظل كل أطروحات السلام مجرد هدنة مؤقتة تعيد ترتيب الصراع وتؤجله لجولة أكثر قسوة.

ان السلام الحقيقي في اليمن يضل مستحيلا ما لم يبن على أنقاض الوهم لا على أنقاض الدولة، فالتسويات التي تساوي بين من يحمي الدستور ومن ينقضه وبين من يسعى لبناء المؤسسات ومن يكرس منطق الغلبة والسلاح لا تصنع استقرارا دائما بل تزرع بذور انفجار أشد وطأة وأبعد أثرا، فإن إنصاف اليمنيين يبدأ بالاعتراف بأن كرامة الإنسان وسيادة القانون وحق المواطنة ليست أوراقا قابلة للمساومة على طاولات التفاوض، وأنّ أيّ مسار لا يعيد للدولة هيبتها، ولا يصون تضحيات الصامدين في ميادين الكرامة، والواجب سيبقى مجرد فصل عابر في أزمة تطول. فإما سلام راسخ يستند إلى العدالة والسيادة ويصون مستقبل الأجيال، وإما إعادة إنتاج للفوضى تحت لافتات براقة لا تغير من جوهر المأساة شيئا.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444 +967 713689408
+967 716065049 +967 777650230

لجأت إلى فبركة المشاهد وتزييف الواقع:

مليشيا الحوثي.. صناعة الوهم في لحظة الانكسار



منصور الغدرة

يؤكد خبراء عسكريون على ان هناك حقيقة راسخة في علم الحروب الحديثة، بأنه حينما تصور للآخرين أن قواتك تحرز تقدمات في ميدان المعركة أكبر من حجمها ومن قدراتها العسكرية والتكتيكية، وفجأة تجد بندقيتك عاجزة عن تحقيق نصرٍ آني على الأرض، ما عليك إلا أن تستدعي الآلة الدعائية أرشيف الماضي لترميم الحاضر المتصدع، وتلجأ إلى التضليل البصري لهندسة الوعي العام. هذا بالضبط ما فعلته مليشيا الحوثي الإرهابية حين بث اعلامها المهترئ الأحد (22 نوفمبر 2026)، توليف مشاهد لمخازن أسلحة في الساحل الغربي كانت قد استولت عليها المليشيا الحوثية أثناء اجتياحها مناطق الساحل الغربي وباب المندب، مطلع سبتمبر الماضي- أي ان الفجوة الزمنية تقترب من الثلاثة الاشهر بين وقوع الحدث، دمر خلالها الطيران المسير والحربي سلاح وعتاد وآليات عسكرية يفوق أضعاف السلاح والذخائر التي حاولت مليشيا إيران الاستعراض به عشرات المرات.. لكن توقيت بثه ليست عفوية؛ بل هي اعترافٌ ضمني من قبل مليشيا الحوثي الارهابية بأزمة استراتيجية خانقة تضرب بنيتها التنظيمية والعسكرية. فبينما تتلقى ترسانتها النوعية وقياداتها ضربات قاصمة في العمق، وتستنزف جبهات الجنوب والغرب خزّانها البشري، لم تجد المليشيا بُداً من حقن جبهتها الداخلية بجرعة معنوية زائفة، ومحاولة تسويق رواية "الاكتفاء الذاتي" للتغطية على تدمير مخزونها الفعلي وانقطاع شرايين التهريب الإيرانية.

ابتزاز الحاضنة للتحشيد

وبفعل أعداد قتلاها بشكل يومي تآكلت الكتلة البشرية للمليشي خاصة في جبهات محافظتي تعز ولحج، مما ولّد حالة من الرفض المجتمعي والتململ داخل مناطق سيطرتها ضد حملات التجنيد القسري؛ فجاء الفيديو كمحاولة يائسة لإعادة إشعال الحماس واستدراج مقاتلين جدد.

كما تراهن المليشيا على إبهار بسطاء الناس بمشاهد الذخائر المكدسة، لإقناع المترددين والقبائل بأن معاركها محسومة سلفاً، وذلك لكسر حاجز الخوف من الالتحاق بجبهات تحولت إلى محارق حقيقية لعناصرها.

ضربات العمق تفرض التعمية

جاء الاستعراض الإعلامي كستار دخاني للتغطية على الشلل اللوجستي والقيادي الذي خلّفته الضربات الجوية المركزة لطيران التحالف بقيادة السعودية خلال الأسبوع الماضي:

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن معظم الأسلحة والذخائر التي استعرضتها المليشيا في مقطعها الأرشيفي قد تم رصدها وتدميرها بالفعل بضربات دقيقة نفذها الطيران السعودي خلال الأسابيع الماضية، مما يجعل الفيديو عرضاً لعتادٍ لم يعد موجوداً على أرض الواقع.

دخول طيران مسيّر متطور يطارد القيادات: مثّل إدخال طيران مسيّر جديد وعالي الدقة في عمليات التحالف نقطة تحول خطيرة أربكت المليشيا؛ إذ باتت هذه المنظومات قادرة على تعقّب واستهداف قيادات المليشيا ومراكز القيادة والسيطرة في أي مكان تختبئ فيه، سواء في التحصينات الجبلية أو المقرات السرية.

وفي صنعاء: دكّت الغارات الدقيقة مخازن الصواريخ الباليستية، وورش تجميع وتركيب الطائرات المسيّرة والأنفاق المحصنة، فضلاً عن استهداف مواقع إمداد ومنشآت تُسخّر لتمويل المجهود الحربي.

بتر شرايين التهريب في الحديدة وتطويق صعدة: شلّت العمليات النوعية قدرات تشغيلية وأرصفة حيوية في ميناء الحديدة كانت تمثل الرئة البحرية لتهريب الأسلحة، بالتوازي مع تدمير مرابض الصواريخ ومحطات الطاقة المغذية للورش العسكرية في مديريتي سحار ومجز بمحافظة صعدة.

مقبرة صامتة للخبراء الأجانب

التكتم على نزيف الصفوف القيادية: تستطيع ماكينة المليشيا الإعلامية صناعة وتوليف مقاطع الفيديو الدعائية، لكنها تعجز تماماً عن الإفصاح عن حجم خسائرها الحقيقية في العتاد والقوى البشرية؛ ولا سيما مصرع المئات من قياداتها الميدانية والتنظيمية من الصف الأول وحتى الصف الرابع جراء الضربات الجوية والعمليات النوعية وضربات.

وقد أسفرت الغارات الدقيقة على مراكز القيادة والتطوير في صنعاء وصعدة وعمران والحديدة عن مقتل عدد من الخبراء العسكريين الأجانب التابعين للحرس الثوري الإيراني، إلى جانب عناصر متخصصة من جنسيات إيرانية ولبنانية وعراقية وسورية، وهو ما أفقد المليشيا العقل التقني الذي يدير منظوماتها الصاروخية والمسيّرة إلى حد ان المليشيا الايرانية الحوثية، صارت عاجزة عن اطلاق الصواريخ على والطيران المسير بالكمية والكيفية التي كانت عليها قبل شهر، بل صارت تتطلق صواريخها على رؤوس السكان المدنيين والاحياء السكنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها،واللجوء الى محاولتها تزييف الحقائق كعادتها،واعتماد رواية مضللة وكاذبة لإلصاق القصف بالطيران السعودي، لكنها سرعان ما تجد نفسها واقعة في الافتضاح وانكشفت سوء عورتها.

الافظع من كل ذلك أن مليشيا الحوثي الارهابية من شدة خوفها صارت تقتل نفسها وبسلاحها بسبب الرعب الذي اصابها من تعقب وملاحقة الطيران اليمني والسعودي الى مخابئها والقضاء عليها بضربات دقيقة وموجعة.

وحسب مصادر مقربة من مليشيا الحوثي، أكدت ان حالة ارتباك وتخبط تعاني منهما الجماعة جراء تعقب وملاحقة الطيران لمخابئ ومنصات اطلاق الصواريخ الى حد أن أصبحت مسألة اطلاق الصواريخ الباليستية تشكل خطرا حقيقيا على خبراء اطلاق الصواريخ وبالذات الاجانب-الايرانيين واللبنانيين- والمخزون الصاروخي لدى الجماعة، بسبب ان الطيران لا يمنحها الوقت الكافي لتحضير لعملية اطلاق الصاروخ إلا وجاء مسرعا يقصف المنصة مع الصاروخ مع الخبراء الايرانيين واليمنيين العاملين عليها والمنصة.

واضافت المصادر إن حاول الخبراء الصواريخ استباق مجيء الطيران يضطرون بمجرد سماع تحليق الطيران من بعيد إلى اطلاق الصاروخ قبل الانتهاء من كامل التحضيرات اللازمة مما يؤدي ذلك الى انفجار الصاروخ في مكان الاطلاق وتدمير المنصة وقتل الخبراء الاجانب واليمنيين والقضاء على كل من في المكان، مؤكدة أن الجماعة خسرت خلال 72ساعة فقط من هذا الاسبوع4 منصات إطلاق و 6 فنيين من فرق الإطلاق وخبير اجنبي.

فضحية التضليل البصري

تحاول المليشيا الإيحاء بأنها لم تعد بحاجة إلى تهريب السلاح من إيران لاعتمادها على الغنائم والتصنيع المحلي؛ إلا أن التدقيق العسكري يفضح هذه المغالطة، إذ إن ما عُرض(حتى قبل تدميره) لا يتعدى كونه ذخائر تقليدية وأسلحة متوسطة لا تُغني شيئاً عن منظومات الصواريخ الباليستية والطيران المسيّر التي دُمرت في العاصمة المحتلة صنعاء ومعقل جماعة إيران الارهابية الحوثية في محافظة صعدة.

أرقام جوالات وهواتف فرق الدفاع المدني الدولي التي اعتادت مليشيا الحوثي الارهابية الاستغاثة بها لإنقاذها من السقوط والهزيمة الشنيعة، لم تعد مفعلة، والاستعطاف الدولي والاقليمي لم يعد مقبولا أيضا، وكذلك سياسة الخداع وسردية التضليل بمزعوم المظلومية الكاذبة صارت مفضوحة ولم تعد تنطلي على العالم الحر ولم تعد مصدقة حتى وان رواها وسطاء وحلفاء المليشيا الحوثية الاقليميين والدوليين، لا تقبل ولن تطال هدنة الانقاذ المعتادة عليها ايران وذراعها الحوثي، فالسقوط دنا وتدنى.

لهذا فالقول الفصل لابد ان يقال لجماعة الحوثي الارهابية بأنه لا جدوى من فبركة المشاهد واستيراد صور الحرب الروسية الأوكرانية، فهي محاولة مكشوفة لكسب التعاطف الدولي وتبرير انكساراتها، دأبت المليشيا الكهنوتية على ممارسة التزوير الإعلامي عبر اجتزاء وتوليف مقاطع فيديو وصور مأخوذة من الحرب الروسية الأوكرانية، وتقديمها للرأي العام على أنها مواقع مدنية في اليمن تعرضت لقصف الطيران السعودي، وهي أساليب سرعان ما تكشفها أدوات التحقق الرقمي وتفضح إفلاسها الأخلاقي والإعلامي.

الأرشيف المفبرك لا يصنع نصراً

إن لجوء مليشيا الحوثي إلى نبش أرشيف سابق لعتادٍ دُمّر معظمه، وتوظيف مشاهد مستوردة من حروب أخرى للتغطية على مصرع قياداتها والخبراء الأجانب الداعمين لها في ذروة انكسارات اليوم ، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن القوت الحقيقية لمليشيا الحوثي الارهابية تتآكل ميدانياً وقيادياً ولوجستياً،ولم تملك زمام المبادرة لا تقتات على انتصارات مؤجلة أو صور مفبركة، والتفوق الجوي والتقني للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ، مقترناً بالاستنزاف البشري المتواصل، يضعها أمام حقيقة واحدة: الضجيج الإعلامي قد يؤجل الإحساس بالهزيمة، لكنه لا يوقف مسار الانهيار.

- كيف فضح توقيت فيديو مزاعم سلاح الساحل مأزق مليشيا الحوثي الإرهابية؟

- استراتيجية الإبرة المعنوية وابتزاز الحاضنة الشعبية لا تمنع سقوط أسطورة الاكتفاء الذاتي وفضح التضليل البصري

- ضربات العمق وتفوق المسيّرات النوعية أربكت المليشيا وجعلها تقتل خبراءها بصواريخها

- السردية الكاذبة واستعطاف فرق الإنقاذ الدولي للهدن لم يعد مفعلا

26 سبتمبر
العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 26 نوفمبر 2026م





الشهيد رائد الكحلاني

بطولة في الميدان ووداع شعبي يجدد العهد للجمهورية

في واحدة من المحطات التي تختزل حجم التضحيات اليمنية في معركة الدفاع عن الجمهورية واستعادة الدولة، ودّعت محافظة تعز القائد العسكري الشهيد النقيب رائد الكحلاني، الذي اختاره الله شهيدا ،أثناء قيادته العمليات العسكرية في جبهة كحلان بجبل صبر، في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني.

لم يكن الشهيد الكحلاني مجرد قائد عسكري يؤدي واجبه في أحد المواقع القتالية، بل كان نموذجاً للقائد الميداني الذي اختار أن يكون في مقدمة الصفوف، مشاركاً رفاقه أعباء المواجهة ومخاطرها، ومتقدماً الصفوف في معركة الدفاع عن تعز والثورة والجمهورية والمكتسبات الوطنية. وقد جسّد حضوره في جبهتي كحلان وصبر معنى القيادة المرتبطة بالميدان، حيث تتقدم المسؤولية على الرتبة، وتترجم المواقف إلى تضحيات.

وخلال أسابيع من المواجهات، ظل الكحلاني حاضراً في خطوط التماس، يقود رفاقه في مواجهة اعتداءات المليشيا الحوثية، في مشهد عكس شجاعته وإصراره على مواصلة المعركة. وبحسب ما أورده مستشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي عبدالملك المخلافي في نعيه للشهيد، فإن الكحلاني ظل يقاتل مع رفاقه في الجبهات، قبل أن يتعرض لإصابة بالغة أدخلته في غيبوبة، ليفارق الحياة لاحقاً رغم محاولات إنقاذه.

ويكتسب استشهاد الكحلاني بعداً إنسانياً ووطنياً مضاعفاً، إذ جاء بعد أيام قليلة من استشهاد شقيقه رفيق، في صورة تعكس حجم التضحيات التي تقدمها الأسر اليمنية في مواجهة المشروع الحوثي، وما تتكبده من خسائر في سبيل الدفاع عن الحرية والكرامة والنظام الجمهوري.

اهتمام رسمي وتقدير للتضحيات

وحظي استشهاد الكحلاني باهتمام رسمي واسع، عكس تقدير القيادة السياسية لتضحياته ومكانته في معركة الدفاع عن الوطن. وفي هذا السياق، أجرى رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الدكتور رشاد محمد العليمي، اتصالاً هاتفياً بأسرة الشهيد، معرباً باسمه وإخوانه أعضاء المجلس والحكومة عن خالص التعازي والمواساة، ومشيداً بالدور البطولي الذي أداه الشهيد ورفاقه في مختلف جبهات المواجهة.

وأكد الرئيس العليمي أن الشهيد الكحلاني لم يكن مجرد حارس أمين لجبل صبر ومدينة تعز، بل كان رمزاً لطراز نادر من المقاومين الشجعان، ومثالاً لشباب اليمن الأحرار الرافضين للاستبداد والخرافة ومحاولات إعادة البلاد إلى عهود الإمامة والكهنوت.

وأشار إلى أن مآثر الشهيد وشقيقه رفيق ستظل شاهداً على التضحيات التي تقدمها الأسر اليمنية دفاعاً عن حرية اليمنيين وكرامتهم، مؤكداً أن دماء الشهداء ستبقى حاضرة في ذاكرة الشعب ووجدانه، ومجدداً التزام الدولة بتقديم الرعاية الكاملة لأسرة الشهيد وكافة أسر شهداء الوطن، تقديراً لما قدموه في المعركة الوطنية.

كما نعت السلطة المحلية بمحافظة تعز القائد العسكري رائد الكحلاني، مشيدة بمناقبه وبطولاته ومواقفه الوطنية، وما جسده من معاني التضحية والفداء والتقدم في الصفوف الأمامية دفاعاً عن الأرض والكرامة والمشروع الجمهوري. واعتبرت رحيله، بعد استشهاد شقيقه رفيق، خسارة لتعز والوطن، مؤكدة الوقوف إلى جانب أسرته وذويه، والوفاء للمبادئ التي ضحى من أجلها الشهداء.

وفي السياق ذاته، نعى مستشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي عبدالملك المخلافي الشهيد الكحلاني، مشيداً بشجاعته وبطولاته في جبهتي صبر وكحلان، ومعتبراً إياه نموذجاً للقائد العسكري الذي تتجسد فيه معاني الجندية والمسؤولية من خلال الحضور في الميدان وتحمل أعباء المعركة، لا بمجرد الرتب والألقاب.

وشدد المخلافي على أهمية توثيق بطولات المقاتلين الذين يتصدرون خطوط المواجهة، والاهتمام بهم وإسنادهم، وتقديم الكفاءات الميدانية إلى مواقع المسؤولية، باعتبارهم ركيزة أساسية في معركة استعادة الدولة وهزيمة المشروع الحوثي.

من جانبها، نعت وزيرة الخارجية أفراح الزوبة الشهيد الكحلاني، مشيدة بتضحياته في الدفاع عن تعز واليمن، وبإصراره على العودة إلى الميدان ومواصلة المواجهة رغم إصاباته، حتى ارتقى شهيداً. وأكدت أن الحشود التي شاركت في تشييعه تعكس وفاء اليمنيين لأبطالهم، وأن الوفاء لتضحيات الشهداء يقتضي مواصلة النضال من أجل استعادة الدولة وهزيمة الانقلاب.

تشييع مهيب

وعلى المستوى الشعبي، جسدت مراسم تشييع الشهيد في مدينة تعز واحدة من أبلغ صور الوفاء الشعبي لأبطال معركة الجمهورية، حيث احتشدت جماهير غفيرة في موكب جنائزي ورسمي مهيب، شاركت فيه قيادات عسكرية وأمنية وشخصيات اجتماعية، إلى جانب رفاق الشهيد وأقاربه وجموع واسعة من أبناء المحافظة.

وعكست الحشود الكبيرة حجم المكانة التي حظي بها الكحلاني في أوساط أبناء تعز، وما تركه من أثر في وجدان رفاقه والمجتمع، كما حملت مشاهد التشييع دلالات تتجاوز مراسم الوداع، لتؤكد التمسك بخيار المقاومة والوقوف إلى جانب القوات المسلحة والمقاتلين في جبهات الدفاع عن المدينة والجمهورية.

ورأى متابعون أن هذا الالتفاف الشعبي الواسع يمثل رسالة واضحة عن تماسك الجبهة الداخلية في تعز، ورفض محاولات المليشيا الحوثية فرض مشروعها بالقوة، كما يعكس حجم الرهان الشعبي على القوات المسلحة والمقاومة الشعبية باعتبارهما خط الدفاع عن هوية اليمن ومكتسباته الوطنية.

وردد المشيعون مواقف الوفاء للشهيد، مؤكدين المضي على دربه ومواصلة النضال والتضحيات حتى تحرير كامل التراب الوطني واستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي، في مشهد امتزجت فيه مشاعر الحزن والفخر، واستحضرت فيه تعز سجلها الطويل في مقاومة الإمامة والدفاع عن النظام الجمهوري.

تضحيات لاستعادة الدولة

إن استشهاد رائد الكحلاني لا يمثل خسارة لقائد عسكري فحسب، بل يكشف جانباً من حجم التضحيات التي يقدمها المقاتلون والأسر اليمنية في معركة مفتوحة مع مشروع يستهدف الدولة والجمهورية والهوية الوطنية. كما تعيد سيرته التأكيد على أن صمود تعز لم يكن وليد اللحظة، وإنما ثمرة تضحيات متراكمة وقيادات ميدانية ظلت حاضرة في مواقع المواجهة رغم المخاطر والتحديات.

لقد غادر الكحلاني الميدان شهيداً، لكنه ترك وراءه سيرة قائد اختار موقعه بين رفاقه في خطوط المواجهة، وترك لأسرته وأبناء تعز ورفاق السلاح إرثاً من الشجاعة والتضحية. وستظل الحشود التي شيعته، ومواقف القيادة السياسية والسلطة المحلية والمسؤولين، شاهداً على مكانته وحجم الوفاء لتضحياته.

وفي تعز التي تعرف جيداً معنى الصمود وكلفة الحرية، لا يبدو وداع الشهيد نهاية لحكايته، بقدر ما يمثل استحضاراً لمسؤولية الوفاء لكل من قدموا أرواحهم دفاعاً عن الجمهورية، ومناسبة لتجديد العهد بمواصلة المعركة حتى استعادة الدولة وترسيخ الأمن والاستقرار.

بطولة الميدان ومسؤولية الأبطال

عيان صبر

برزت في المعركة الوطنية التي يخوضها الشعب اليمني ضد جماعة الحوثي الإرهابية لاستعادة الجمهورية أسماء رجال اختاروا الوقوف في مقدمة الصفوف، دفاعاً عن وطنهم وجمهوريتهم بكل شجاعة واخلاص، ومن هؤلاء الأفذاذ البطل رائد أحمد الكحلاني، إذ ارتبط اسمه بجبهات تعز، وكان من المدافعين عن جبل صبر ومواقعه في مواجهة جماعة الحوثي الإرهابية خلال سنوات الماضية.

لقد حمل البطل الكحلاني الواجب والمسؤولية في الدفاع عن مدينته والجمهورية، وظل مخلصا ثابتا حتى استشهاده.

وسجل في نضاله مجدا زاهيا من كحلان إلى ضحيح والشقب، وشق تاريخا بطوليا لا يمحى، صال وجال ولم يتردد او تقاعس عن واجب الدفاع عن الوطن ، فكان في مقدمة الصفوف يواجه عصابة الارهاب الحوثي، وكان طودا شامخا أرعب المليشيا الحوثية واذاقهم ورفاقهم الموت الزؤام على اطراف كحلان وضحيح وارياف صبر، كيف لا وهو من تربى شامخا بشموخ جبل صبر وقويا جسورا مؤمنا بعدالة قضيته وولاؤه لدينه ووطنه.

لقد استشهد رائد الكحلان وترك تجربة بطولية خالدة في حب الوطن، ولكن يبقى ان تكون هذه التجربة نبراسا وطنيا للأجيال ،في مواصلة الدفاع عن الوطن والمضي في الطريق الذي دافع عنه الأبطال، وتحويل تضحياتهم إلى قوة تدفع نحو ترسيخ النظام الجمهوري، والسير على خطى هؤلاء الابطال، كما ان واجب الدولة وفاء لما قدموه في سبيل الوطن ولتضحياتهم الجسيمة أن تولي الشهداء اهتماما خاصا وفي مقدمة ذلك رعاية لأسرهم، وصون حقوقهم، وتقديم كل أوجه الرعاية، وتخليد تجاربهم الوطنية واستحضارها عنوانا في تاريخ بطولي عمد بالدم من أجل الكرامة والحرية والعيش في وطن يسوده العدالة والمساواة لا من أجل أن العبودية والعنصرية المقيتة التي تدعيها جماعة الحوثي الإرهابية المدعومة من ايران.

أركان محور تعز لـ «26 سبتمبر»:

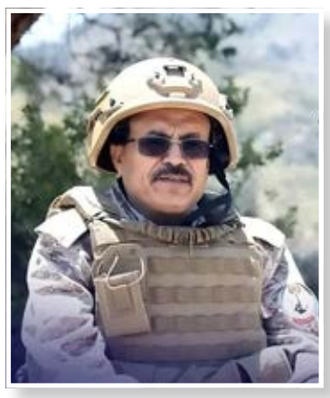
قواتنا تخوض المعارك ببسالة وجبهات صبر خط دفاع صلب في وجه مليشيا الحوثي الإرهابية

أكد رئيس أركان محور تعز، اللواء عبدالعزيز المجيدي، أن جبهات صبر، الواقعة جنوب شرقي مدينة تعز، تشكل خطا دفاعيا صلبا في وجه مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، مشيرا إلى أن القوات المسلحة، مسنودة بالمقاومة الشعبية، تخوض مواجهات عنيفة مستمرة ويومية بكل بسالة وكفاءة على مختلف محاور المدينة وريفها.

وأوضح اللواء المجيدي، في تصريح خاص لـ"سبتمبر نت" أن طبيعة المواجهات والمعارك مع مليشيا الحوثي الإرهابية تستدعي مواصلة رفع مستوى الجاهزية القتالية، واليقظة الدائمة، وتعزيز القدرات الميدانية لقواتنا المسلحة، بما يواكب متطلبات المرحلة الراهنة والتطورات العسكرية في مختلف جبهات القتال.

وأشاد رئيس أركان محور تعز بالنجاحات الميدانية التي حققتها القوات المسلحة والمقاومة الشعبية، والمتمثلة في استعادة عدد من المواقع في ريف المحافظة، ومهاجمة واستهداف مواقع مليشيا الحوثي بشكل مستمر ومتواصل.

وجاء تصريح اللواء المجيدي بالتزامن مع تحركات ميدانية تفقد خلالها أبطال القوات المسلحة والمقاومة الشعبية المرابطين في الخطوط الأمامية بجبهات مديرية صبر الموادم، للاطلاع على مستوى جاهزيتهم القتالية ومعنوياتهم، والوقوف على سير العمليات الميدانية.





تعز تواصل استنزاف الكهنوت وتبدد أوهامه

تقرير/ مختار الصبري

تواصل محافظة تعز ترسيخ مكانتها كقلعة صامدة للجمهورية، وسدٍّ منيع تتكسر على صخرته أوهام المليشيا الحوثية الانقلابية ومشروعها السلالي الكهنوتي، فعلى امتداد جبهات الريف الغربي ومرتفعات جبل صبر الاستراتيجية، يسطر أبطال القوات المسلحة والمقاومة الشعبية ملاحم بطولية خالدة في معركة استنزاف مفتوحة، أثبتت بعد مرور شهرين على التصعيد العسكري المستمر أن إرادة المقاتلين وعقيدتهم الوطنية أقوى من ترسانة المليشيا الحوثي الارهابية وحصاره الخانق.

وفي هذا السياق تحدث لـ «صحيفة 26 سبتمبر»، عدد من القادة العسكريين والأمنيين في محور تعز مؤكدين أن أبطال القوات المسلحة مسنودين برجال المقاومة الشعبية يسطرون ملاحم بطولية في مختلف الجبهات، مشيرين إلى أن القوات المسلحة تمسك زمام المبادرة بعد التحول من الدفاع الى الهجوم.













قائد اللواء السابع حماية منشآت، العميد مروان عاتق، أكد أن مسرح العمليات شهد تحولاً استراتيجياً نوعياً تمثل في انتقال القوات المسلحة من مربع الدفاع إلى الهجوم المبادر، مشيراً إلى أن هذا التحول يعكس النسق القتالي العالي وتماسك الخطوط الدفاعية والهجومية في الريف الغربي وجبهات صبر، ما مكّن الأبطال من امتلاك زمام المبادرة وتكبيد المليشيا آلاف القتلى والجرحى، وتدمير عشرات الآليات العسكرية.

من جانبه، قال قائد اللواء 17 مشاة، العميد الركن عبدالملك الأهدل: إن القوات المسلحة والمقاومة الشعبية تخوضان معارك فاصلة لكسر التصعيد الحوثي، مشدداً على أن المليشيا لم تحقق أي اختراق ميداني، أو تغيير في خارطة السيطرة بالفترة الاخيرة، رغم حشدها البشري الهائل، واستخدامها لمختلف أنواع الأسلحة.

بدوره، أرجع العقيد مرتضى اليوسفي هذا التفوق الميداني إلى إدارة العمليات العسكرية بكفاءة عالية عبر غرفة عمليات مشتركة تعمل على مدار الساعة، وتضم كفاءات متخصصة لتنسيق الجهود، وتحليل الأهداف، وتوجيه الإسناد الناري بدقة، موضحاً أن الكمائن النارية المحكمة والخطوط المحصنة حولت المحاولات الحوثية الانتحارية إلى مقابر جماعية قبل وصولها إلى الخطوط الأمامية.

صبر.. مقبرة المليشيا

على الصعيد الجغرافي والميداني، أشار العقيد وائل المخلافي عن الأهمية الاستراتيجية لمرتفعات جبل صبر، وتحديداً جبهات (كحلان، والشقب، والأقروض)، مبيناً أنها لا تجسد الشموخ الجغرافي فحسب، بل تمثل حصناً حصيناً يفرض هيمنة نارية واسعة، ويؤمّن الخارطة العسكرية للمحافظة، ويحبط محاولات التسلل نحو الأحياء الجنوبية والشرقية لمدينة تعز.

ونوّه المقدم نذير اليوسفي إلى أن سفوح جبل صبر ظلت على الدوام عقدة تاريخية حطمت أحلام المشروع الإمامي، وثقوب نور في جدار الحصار، لافتاً إلى أن المعركة في تعز تحولت - بشهادة اعترافات المليشيا نفسها في جنازاتها اليومية - إلى «فرن استنزاف حقيقي» ومقبرة كبرى لقيادتها الميدانية وعناصر نخبتها (ما يُعرف بالقناديل)، لتصبح جبهات المحافظة كابوساً يؤرق قيادة الانقلاب.

غطاء قانوني وتأييد شعبي

وفي سياق دعم اسناد المعركة من الناحية التشريعية، وصف المقدم شداد الشميري أن صدور القانون رقم (1) لسنة 2026م الذي أصدره فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والقاضي بتصنيف مليشيا الحوثي المدعومة من إيران جماعة إرهابية وتجريم أنشطتها ومصادر تمويلها، بالتشريع التاريخي، حيث يمثل تتويجاً قانونياً وسياسياً لتضحيات أبطال القوات المسلحة والمقاومة الشعبية في مختلف الجبهات.

وتطرق الرائد عبدالباري المقدم إلى الأصداء الواسعة والتأييد الشعبي العارم الذي حظي به القانون في أوساط أبناء محافظة تعز وكافة المحافظات اليمنية، مبيناً أن الشارع التعزي استقبل القرار بارتياح كبير باعتباره خطوة حاسمة لتجفيف منابع الإرهاب الحوثي، وملاحقة قياداته المتورطة في حصار المدن، وتجويع السكان، وقصف الأحياء السكنية، وزراعة الألغام، وضمان عدم منحهم أي حصانة جنائية في أي تسويات مستقبلية، مشدداً على أن هذا الغطاء القانوني يمنح المعركة الوطنية زخماً إضافياً، ويعزز التكامل بين الجهد الميداني والتشريعي لاجتثاث المشروع الكهنوتي.

معركة عقائدية

من جهته، قال النقيب صهيب المغربي: إن معركة تعز تتجاوز المفاهيم العسكرية التقليدية لتكون معركة عقائدية ووجودية، يخوضها المقاتلون بوعي وطني ومخزون نضالي، رداً على الحصار الجائر والقصف العشوائي المستمر بالمدفعية وقذائف الهاون على منازل المدنيين، رغم النقص الحاد في الأسلحة النوعية والذخائر والدعم اللوجستي، مؤكداً أن شح العتاد لم يزد المرابطين إلا صلابةً في متارسهم.

واختتم القادة العسكريون والأمنيون حديثهم لـ«صحيفة 26 سبتمبر» بالتثمين العالي للتضحيات الجسيمة، والبطولات الاستثنائية التي يسطرها الأبطال في مختلف الجبهات، معربين عن اعتزازهم بالتلاحم الوثيق بين القيادة والجنود في الخطوط الأمامية.

الطيران المسير
ثورة في موازين القوة ومعارك الحسم الحديثة



عميد/ عبده الوليدي

لم تعد المعارك العسكرية الحديثة تحسم بالقوة النارية وحدها، ولا بعدد الدبابات والمدرعات والطائرات التقليدية، فقد دخل العالم مرحلة جديدة من التحولات العسكرية أصبح فيها الطيران المسير أحد أبرز عناصر القوة، والتأثير في موازين المعركة، وأحد أهم ملامح التطور في الفكر العسكري المعاصر.

لقد أثبتت الحروب الحديثة أن الطائرات المسيرة لم تعد مجرد وسيلة للاستطلاع والمراقبة بل أصبحت منظومة متعددة المهام تجمع بين الرصد الاستخباراتي، ونقل المعلومات وتقييم الميدان، والاسناد، والقدرات الهجومية الدقيقة، وهو ما جعلها عنصرا مؤثرا في تطوير العمليات العسكرية وتعزيز كفاءة القوات وتقليل المخاطر على المقاتلين.

في المعركة الهجومية الحديثة أصبحت المعلومة قوة، والقدرة على الرصد والتقدير السريع، ميزة استراتيجية، فالطيران المسير يوسع نطاق الوعي بالميدان ويساعد القيادة العسكرية على فهم المتغيرات، واتخاذ قرارات أكثر دقة، وتحسين التنسيق بين مختلف تشكيلات القوات المسلحة.

كما أن التطور في هذا المجال يفرض على الجيوش إعادة النظر في منظوماتها العسكرية، وتحديث عقائدها القتالية، وتأهيل كوادرها البشرية، وتطوير قدراتها التقنية وعدم الاكتفاء بالأسلحة التقليدية في مواجهة تحديات حروب المستقبل.

ومن هنا تبرز أهمية بناء منظومة وطنية متكاملة للطيران المسير لا تقتصر على امتلاك الطائرات، بل تشمل البحث العلمي والتأهيل والتدريب والصيانة والاتصالات الآمنة، والقيادة والسيطرة والدفاع المضاد للطائرات المسيرة.

لكن من الخطأ الاعتقاد أن الطيران المسير وحده يصنع النصر.. فالقوة الحقيقية تكمن في تكامل التكنولوجيا مع الإنسان، والقيادة مع المعلومات، والتخطيط مع الجاهزية، وبقية صنوف القوات المسلحة.

إن معارك المستقبل لن تنتظر الجيوش التي تتأخر عن مواكبة التكنولوجيا، ولم تمنح التفوق لمن يكتفي بالتغني بأمجاد الماضي.

إن امتلاك المعرفة والتقنية وتطوير القدرات العسكرية الحديثة لم يعد ترفا.. بل ضرورة استراتيجية لحماية سيادة الدولة وتعزيز قدراتها الدفاعية، ومواكبة التحولات في طبيعة الحروب، فالسماء أصبحت ميدانا جديدا للتنافس العسكري، والطيران المسير بات لغة من لغات القوة الحديثة، ومن يدرك أهمية هذا التحول مبكرا يستطيع أن يبني مؤسسة عسكرية أكثر استعدادا لمتطلبات المستقبل.

إن جيش المستقبل هو جيش المعرفة والانضباط والتكنولوجيا، والنصر لا تصنعه الآلة وحدها، بل تصنعه قيادة واعية وعقيدة عسكرية راسخة، وجندي مؤهل يتساوى مع القائد في الفهم والإدراك، ودولة تمتلك ارادة التطور.

26 سبتمبر

العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 26 نوفمبر 2026م

أين تكمن عظمة الاستقلال الوطني؟



د. أحمد عبيد بن دغر

في حياة كل الشعوب محطات تاريخية مفصلية، تُحدث تحولًا في مسارها نحو المستقبل. هذا ما حدث تمامًا في جنوب اليمن. فقد كان رحيل آخر جندي بريطاني من ميناء عدن إيذانًا بقيام دولة يمنية أخرى في الجزيرة العربية هي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (الديمقراطية الشعبية لاحقًا) شكّل وجودها حدثًا مهمًا في تاريخ اليمن والمنطقة، وشغلت موقعًا استراتيجيًا في الجغرافيا وعلى خارطة الوطن العربي الذي خرج توًا من هيمنة استعمارية غربية في معظم جغرافيته.

لقد كان الاستقلال ثمرة جهد نضالي طويل المسار، شعبي ووطني كبير. حدث مغيِّر ومؤسس، ساهمت في صناعته قوى المجتمع الحية الثائرة في الجنوب اليمني. وكان هدفًا أسمى لحركة المقاومة الوطنية منذ بداياتها الأولى، ومنجزًا فائق الأهمية والأثر لثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة. هذا الحدث حمل لشعبنا اليمني في الجنوب بشرى الحرية والسيادة التي ناضل شعبنا طويلًا لتحقيقها، كما أعطاه دولة ترعى مصالحه، ونظام يسهر على أمنه.

لقد اقترن منجز الاستقلال بمنجز الوحدة الداخلية لأرض الجنوب. ٢٣ سلطنة وإمارة ومشيخة كانت خاضعة للقوة والهيمنة البريطانية، بقيت ما بقي الاستعمار والحماية، الذي مارس تجاهها سياسة فرق تسد. فأضعفها وجعلها تعتمد كلية على وجوده، لذا زالت بزواله. وخابت كل وسائله في البقاء مع تصاعد المد الثوري التحرري في المجتمع.

واختفى مع فجر الاستقلال اتحاد الجنوب العربي، فهو انعكاس لحالة التفرقة التي زرعتها بريطانيا للمستعمرة والمحميات وأرادت في السنوات الأخيرة تجاوزها بالعمل على قيامه. نشأ بمقترح وبإرادة بريطانية، فلم يكن محل ترحيب وقبول شعبي فقد أدرك شعبنا أن لهذا الصنيع السياسي الهجين هدفين، حماية الوجود البريطاني بعد المغادرة بالإبقاء على شكل من أشكال الوجود لرعاية المصالح، ومنع قيام دولة موحدة في اليمن.

كان حدث الاستقلال الوطني لحظة توحيد نادرة في تاريخ الجنوب بل وفي تاريخ اليمن كله، وحالة تَشكُّل اجتماعي وسياسي نادر. بالاستقلال أنجزت الثورة هدفها، وحقق الشعب المناضل مراده ومبتغاه. هنا تكمن عظمة الحدث والإنجاز، هنا تكمن عظمة الاستقلال والتأسيس والتوحيد، وهنا تتجلى إرادة شعب فُرض عليه الاحتلال بقوة السلاح استعمارًا وهيمنة، أدرك في الممارسة النضالية الطويلة أن المحتلين لن يغادروا قبل أن يُشهر هو سلاحه في وجوههم.

لقد عبَّد هذا الإنجاز الاستثنائي الاستقلالي الطريق نحو الوحدة اليمنية، بدونه كان يمكن لمسار الأحداث في اليمن أن تسلك مسارًا آخر. وأن يأخذ التاريخ هنا منحنى مختلف. ولو لم تُنجِز الجبهة القومية ومعها فصائل العمل الوطني الأخرى في ثورة أكتوبر المجيدة سوى هذا الإنجاز الكبير الذي مهد لما بعده لكفاها ذلك فخرًا وسموًا ورفعة. لقد منح الاستقلال الهوية اليمنية بعدًا أعمق، وحصّنها من الوقوع في هوة التقسيم، وأعاد للتاريخ اليمني اعتباره.

أما الفترة الممتدة من الاستقلال الوطني إلى الوحدة فقد كانت اختبارًا لصدق مشاعرنا الوحدوية شمالًا وجنوبًا، وامتحانًا يمنيًا لحقيقة أطروحاتنا وتصوراتنا وأفكارنا للوحدة، وكانت تمكينًا لهويتنا اليمنية الموحدة برغم صراعاتنا وحروبنا التي تخللتها، وهي مرحلة كان وعينا السياسي بالوحدة اليمنية المنشودة يتطور، ويُدرَس ويُدرّس. فإن أخطأنا في اختيار النظام السياسي الذي يحمي المجتمع والوحدة وكان أحد أسباب أزمتنا المستعصية الراهنة فذلك أمر يقيّم وينقد ويحاكم بظروفه.

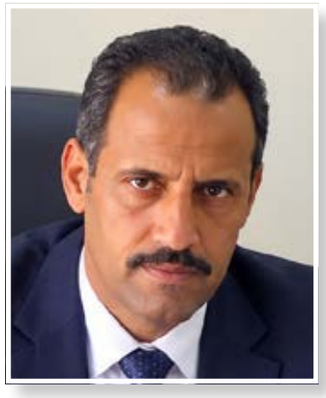
إن خطر النكوص والعودة إلى شبح العبودية والتجزئة يطل علينا مع كل معركة نخوضها مع الحوثيين، ثم لا ننتصر فيها. إن وحدة اليمن الحر، والشعب الحر مرهون بالقضاء على الانقلاب الحوثي، ومنع إيران من تأسيس وجود دائم لها في اليمن. إن لانتصارنا في معركة الحرية مع الأئمة الحوثيين مسار واحد تنعدم فيه الخيارات. الانتصار هنا هو إنقاذ اليمن، الأرض والإنسان من الوقوع مرة أخرى في براثن العبودية، وعبادة الجهل.

الصمود اليوم في وجه الانبعاث الجديد للإمامة العنصرية السلالية، هو في حد ذاته مرحلة أخرى من مراحل النضال الوطني من أجل الحرية والعدالة والمساواة التي كانت ولازالت في جوهر أهداف الثورة اليمنية وحركة المجتمع نحو الخلاص من عبء التاريخ الإمامي الاستعماري معًا. قرن ونيف من الزمن حكم فيهما الجهل والتبعية وتوقفت فيهما عجلة التاريخ في اليمن.

نحن نمر بمرحلة الدفاع المشروع عن هويتنا وتاريخنا ومعنى وجودنا أحرارًا. وهو في الوقت نفسه دفاعًا واجبًا عن الجمهورية والوحدة. هو الوفاء لدماء وتضحيات جيل الأحرار وجيل الثورة وجيل الاستقلال والوحدة. وهو الوفاء لشهداء الوطن الذين تقدموا الصفوف الأولى في جبهات القتال. إن قيمنا النبيلة التي آمنا بها هي اليوم موضع اختبار. وتمر بمرحلة امتحان صعب، لكننا عاجلًا أم آجلًا سننتصر بإذن الله.

سنحتفل في كل أرجاء اليمن بذكرى الاستقلال الوطني، ولو بأضعف الإيمان، وسننشد مع كل خطوة نخطوها نحو استعادة الدولة يمنًا موحدًا اتحاديًا، قويًا وعادلًا ومنصفًا. سنحتفل بذكرى الاستقلال كما احتفلنا بالأمس القريب بذكرى سبتمبر وأكتوبر ومايو العظيم، فكل حدث كبير في تاريخنا كان يستوجب ويستدعي الحدث الآخر أو ينتج عنه.

قيم التحرر تتجدد في معركة الحاضر



عمر أحمد

في الثلاثين من نوفمبر عام 1967م، أشرقت شمس الحرية على جنوب الوطن، ورحل آخر جندي بريطاني عن مدينة عدن، منهياً 129 عاماً من الاحتلال، بعد مسيرة حافلة بالنضال والكفاح والتضحيات التي قدمها أبناء الشعب اليمني دفاعاً عن أرضهم وكرامتهم وهويتهم الوطنية.

لم يكن ذلك اليوم مجرد نهاية لوجود استعماري، بل كان انتصاراً لإرادة شعب قرر أن يمتلك قراره، ويرفض الوصاية والهيمنة، ويستعيد حقه في الحرية والسيادة وتقرير المصير. ولذلك، فإن الثلاثين من نوفمبر ليس مجرد ذكرى نستعيد فيها أمجاد الماضي، بل مناسبة نستحضر فيها جوهر المعركة الوطنية التي خاضها الآباء والأجداد، ونتأمل امتدادها في واقعنا الراهن، حيث لا تزال معاني الاستقلال والحرية والسيادة تواجه اختبارات وتحديات جديدة.

فإذا كان اليمنيون قد خاضوا بالأمس معركة التحرر من الاستعمار البريطاني، فإنهم يواجهون اليوم معركة وطنية لاستعادة دولتهم وجمهوريتهم ومؤسساتهم، في مواجهة انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وما يمثله مشروعها من تهديد للدولة والهوية الوطنية والمواطنة المتساوية، ومحاولة فرض الوصاية والهيمنة وإعادة البلاد إلى أنماط الاستبداد والتمييز السلالي.

وهنا تتجلى الصلة العميقة بين استقلال الأمس ومعركة اليوم؛ فجوهر النضال واحد، وإن اختلفت أشكال المواجهة وأدواتها. بالأمس كان الهدف إنهاء الاحتلال واستعادة القرار الوطني، واليوم يتمثل الهدف في إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وصون السيادة الوطنية. وفي الحالتين، تبقى إرادة الشعب وحقه في الحرية والكرامة والجمهورية هي الثابت الذي لا يتغير.

إن التضحيات التي يقدمها أبطال القوات المسلحة والأمن والمقاومة الوطنية في مختلف جبهات المواجهة تمثل امتداداً لتضحيات مناضلي ثورة الرابع عشر من أكتوبر وصانعي استقلال الثلاثين من نوفمبر، وتحمل الرسالة ذاتها بأن الأوطان لا تتحرر ولا تُصان إلا بإرادة أبنائها وتضحياتهم. فكما صنع الشهداء بالأمس فجر الاستقلال، يواصل أبطال اليوم الدفاع عن الجمهورية واستعادة الدولة، حتى يستعيد اليمنيون حقهم في بناء وطن آمن ومستقر تسوده العدالة والمواطنة المتساوية.

غير أن معركة الحاضر لا تقتصر على المواجهة العسكرية، بل تمتد إلى معركة الوعي والهوية والذاكرة الوطنية؛ فحماية الاستقلال اليوم تعني حماية قيمه، وترسيخ النظام الجمهوري، وتعزيز ثقافة المواطنة والتعايش، وصيانة الأجيال من الأفكار التي تستهدف تمزيق المجتمع ومصادرة هويته الوطنية. كما تعني توحيد الصفوف وتغليب المصلحة العليا، وتعزيز مؤسسات الدولة وقدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، باعتبارها الضامن الحقيقي للسيادة والاستقرار.

ومن هنا، فإن الوفاء لتضحيات صانعي الاستقلال لا يكون بالاكتفاء باستحضار بطولاتهم وإحياء ذكراهم، بل بمواصلة الأهداف التي ناضلوا من أجلها، والعمل على استعادة الدولة وترسيخ النظام الجمهوري وصون كرامة المواطنين، وبناء وطن يمتلك قراره وسيادته، ويحقق تطلعات أبنائه في الحرية والعدالة والمساواة.

إن الثلاثين من نوفمبر يذكرنا بأن الاستقلال ليس حدثاً انتهى برحيل آخر جندي بريطاني عن عدن، بل مسؤولية وطنية متجددة، وأن معركة التحرر لا تكتمل إلا بقيام دولة قوية وعادلة، تحمي حقوق مواطنيها وتصون هويتها وسيادتها. فبين استقلال الأمس ومعركة الحاضر خيط وطني واحد عنوانه الحرية ورفض الوصاية والتمسك بحق اليمنيين في تقرير مصيرهم.

وفي هذه الذكرى الخالدة، تحية لأبطال ثورة الرابع عشر من أكتوبر، وللمناضلين والشهداء والجرحى الذين صنعوا فجر الاستقلال، والتحية لأبطال القوات المسلحة والأمن الذين يواصلون اليوم الدفاع عن الجمهورية واستعادة الدولة.

سلام على الثلاثين من نوفمبر، يوم انتصرت إرادة اليمنيين على الاستعمار، وعهداً أن تظل قيم الاستقلال نبراساً لنضال الأجيال، وأن تتواصل مسيرة التحرر حتى يستعيد الوطن دولته وسيادته، وتبقى راية الجمهورية خفاقة في سماء اليمن.

من التصنيف إلى الملاحقة الدولية
القانون اليمني رقم (1) لسنة 2026م ومواجهة الإفلات من العقاب

د. نافع العلفي

لا تكمن الأهمية القانونية للقانون رقم (1) لسنة 2026م بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها في إعلان التصنيف وحده، بل في المنظومة التي أقامها للانتقال من التجريم الوطني إلى الملاحقة القضائية، وتعقب الأشخاص والأموال المرتبطة بالجرائم، وفتح قنوات التعاون مع السلطات الأجنبية. فالسؤال الأهم ليس ماذا يعني وصف الجماعة بالإرهاب فحسب، بل كيف يتحول هذا الوصف إلى مساءلة قانونية فعلية، دون التفريط في ضمانات العدالة، أو تحميل المدنيين تبعات لم تثبت مسؤوليتهم عنها.

أولاً: التصنيف وآثاره وحدود المسؤولية.

صنفت المادة (4) جماعة الحوثي، بتشكيلاتها وكياناتها التابعة التي تثبت تبعيتها التنظيمية، منظمة إرهابية، ورتبت على ذلك آثاراً قانونية ومالية وإجرائية. غير أن النص نفسه يقرر أن التصنيف لا يعد حكماً بإدانة شخص معين، ولا يغني عن إثبات أركان الجريمة المسندة إليه، كما لا يمتد تلقائياً إلى شخص لمجرد علاقة تجارية أو اجتماعية أو الإقامة في مناطق سيطرة الجماعة. وهذه الضوابط أساسية؛ إذ تقتضي مساءلة كل شخص على أساس فعله ودوره وعلمه وقصده، لا على أساس الظن أو الصلة المجردة.

ثانياً: منع الإفلات من العقاب والتسويات السياسية.

تكتسب المادتان (24) و(25) أهمية محورية. فالمادة (24) تقرر عدم انقضاء الحق في سماع الدعوى الجزائية بمضي المدة عن جرائم جسيمة عددها النص، ومنها القتل وتفجير المنازل ودور العبادة وزراعة الألغام وتجنيد الأطفال وحصار المدن والقرى وقصف الأعيان المدنية ونهب المنشآت والممتلكات. أما المادة (25) فتقرر عدم منح أي تسوية سياسية مستقبلية حصانة جنائية لقيادات الجماعة أو أفرادها المتورطين في الجرائم والانتهاكات الجسيمة. ومؤدى ذلك، في نطاق القانون اليمني، أن التسوية السياسية لا ينبغي أن تتحول بذاتها إلى مانع من مساءلة من تثبت مسؤوليته الجنائية.

ثالثاً: أدوات الملاحقة خارج الحدود.

ينص الباب السابع على مسار واضح للتعاون الدولي. فالمادة (45) تكلف النيابة العامة والجهات المختصة، بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والداخلية، باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة المتهمين أو المحكوم عليهم الموجودين خارج الجمهورية، وطلب ضبطهم وتسليمهم وتنفيذ الأوامر والأحكام القضائية المتعلقة بهم. ويشمل التعاون تبادل المعلومات والأدلة وطلبات المساعدة القانونية والقضائية والتعاون مع الإنتربول وأجهزة إنفاذ القانون والجهات القضائية الأجنبية، وفق القواعد والضمانات المنظمة لذلك.

رابعاً: الاختصاص خارج الإقليم وتعقب الأموال.

لا يقف القانون عند طلب التسليم؛ فالمادة (42/ب) تقرر سريانه على الجرائم المرتكبة كلياً أو جزئياً خارج الجمهورية في الأحوال التي تختص بها المحاكم اليمنية وفق القوانين والاتفاقيات النافذة. كما تلزم المادة (46) الحكومة بتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والمعاهدات الدولية لتجفيف منابع التمويل وحظر التسليح. وتوجب المادة (47) التعاون في جمع الأدلة وتعقب الأشخاص والكيانات والأموال، وطلب تحديد الأموال والأصول الموجودة خارج اليمن وحجزها أو تجميدها أو مصادرتها أو استردادها وفق شروط كل إجراء وأوامره وأحكامه.

خامساً: البنية المؤسسية وضمانات العدالة.

أنشأ القانون وحدة فنية دائمة في مكتب النائب العام لمتابعة التصنيف والقوائم الإرهابية، تتولى إعداد الملفات وفحص المعلومات والتحقق من مصادرها وتجهيز المقترحات والتنسيق الفني، دون أن تحل محل النيابة أو الجهات صاحبة الاختصاص. كما نظم إدراج الأشخاص والكيانات بقرارات مسببة، وأتاح طلب تصحيح البيانات أو شطب الاسم والتظلم أمام القضاء. وتؤكد المواد (44) و(48) ضمان حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة، والتمييز بين القيادات والمخططين والممولين والمنفذين وبين من ثبت تعرضهم للإكراه أو الاستغلال. وهذه الضمانات ليست تفصيلاً إجرائياً، بل شرط لتعزيز موثوقية الملفات أمام القضاء الوطني والجهات الأجنبية.

سادساً: ما الذي لا يحققه القانون تلقائياً؟

يجب التمييز بين إنشاء أساس وطني للملاحقة وبين تحقق آثار دولية تلقائية. فالقانون لا يجعل كل دولة ملزمة بمجرد صدوره بتسليم أي مطلوب، ولا ينشئ وحده مذكرة توقيف دولية أو إدراجاً أمنياً؛ إذ تظل هذه الإجراءات خاضعة لقواعد الإنتربول، وقوانين الدول، والاتفاقيات النافذة، ومتطلبات الاختصاص والأدلة. كما أن المادة (50) تتيح مساءلة الشخص عن جرائم أخرى، ومنها جرائم الحرب، متى توافرت أركانها، لكنها لا تنشئ بذاتها اختصاصاً للمحكمة الجنائية الدولية؛ فهذا الاختصاص تحكمه قواعده المستقلة.

خاتمة:

إن القيمة العملية للقانون ستتحدد بقدرة مؤسسات الدولة على تحويل نصوصه إلى ملفات قضائية مهنية، وأدلة موثقة قابلة للفحص، وطلبات تعاون مستوفية للشروط، مع حماية الشهود والضحايا وحقوق الغير حسن النية واستمرار العمل الإنساني والتجاري المشروع. فالانتقال الحقيقي ليس من وصف إلى وصف، بل من التصنيف إلى التحقيق، ومن التحقيق إلى الملاحقة والمحاكمة، ومن ثبوت الجريمة إلى إنصاف ضحاياها. ولا ينبغي أن تكون التسويات السياسية أو الحدود الجغرافية أو مرور الزمن، في الحالات التي حددها القانون، طريقاً للإفلات من العقاب؛ كما لا يجوز أن تكون مكافحة الإرهاب ذريعة لتجاوز ضمانات المحاكمة العادلة.

الإرهاب.. آفة لا بد من اقتلاعها



عبدالعزيز العرشاني

الإرهاب آفة خطيرة تهدد أمن المجتمعات واستقرار الدول، وتستهدف حياة الإنسان وحقوقه ومقدرات الأوطان، ولا تقف مخاطره عند حدود جغرافية معينة، بل تمتد لتقويض الأمن الإقليمي والدولي، الأمر الذي يجعل مواجهته مسؤولية وطنية ودولية وإنسانية مشتركة، تتطلب موقفاً حازماً لا يقبل المساومة.

تتجلى خطورة الإرهاب الذي ترعاه إيران، من خلال دعمها وتسليحها وتمويلها للأذرع المسلحة التابعة لها، وفي مقدمتها جماعة الحوثي الإرهابية، التي حولت السلاح إلى وسيلة لفرض مشروعها بالقوة، ومارست القتل والترويع والاختطاف والتفجير والتهجير، واستهدفت مؤسسات الدولة والنسيج الاجتماعي، فضلاً عن تهديدها أمن دول الجوار والملاحة الدولية، بما يجعل خطرها يتجاوز الحدود اليمنية إلى تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن استمرار الدعم الإيراني لهذه الجماعة يمثل عاملاً أساسياً في إطالة أمد الصراع، وتوسيع دائرة التهديد، وتحويل اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، على حساب أمن اليمنيين ومستقبل أجيالهم.

ومن هنا، فإن مواجهة الإرهاب الحوثي لا ينبغي أن تقتصر على التعامل مع مظاهره العسكرية، بل يجب أن تمتد إلى تجفيف منابع تمويله وتسليحه، وقطع خطوط إمداده، وملاحقة شبكاته، وإزالة مخاطره المحلية والخارجية، بالتوازي مع استعادة مؤسسات الدولة وترسيخ سلطة القانون.

فلا يمكن تحقيق سلام مستدام في اليمن والمنطقة مع بقاء مصادر الإرهاب قائمة، ولا يمكن حماية الأوطان بالتعايش مع السلاح المنفلت والمشاريع العابرة للحدود. إن القضاء على الإرهاب واجب وطني وتاريخي، يقتضي إرادة حازمة وموقفاً موحداً حتى يستعيد اليمن أمنه ودولته واستقراره.

أبناء تعز.. بين رحلة الخوف ومصير الاعتقال

تقرير / عبدالقادر المشهوري

لم تعد المسافة الفاصلة بين قرى ريف تعز ومركز المدينة تقاس بالكيلومترات أو بالدقائق كما كانت قبل سيطرة المليشيا الحوثية على الريف التعزي، بل باتت تُقاس بمستوى المخاطرة وعدد الحواجز الأمنية، واحتمالات العودة سالماً من عدمها.

فمنذ أن سيطرت مليشيا الحوثي على ارياف تعز وفرضت حصاراً خانقاً على المدينة، انقلبت حياة السكان رأساً على عقب، وتحولت تفاصيل حياة ايامهم العادية إلى قصص ومآس، وتحديات قاسية، وخاصة للأشخاص اللذين يصنَّفون كمناوئين لهم أو المحسوبين على الشرعية كالموظفين او الجنود او الوجاهات اجتماعية.

حصار يخنق الأنفاس

في السابق، كانت العلاقة بين ريف تعز ومدينتها علاقة تكامل عضوي لا ينفصل، فالريف يمد المدينة بالمنتجات الزراعية والأيدي العاملة، والمدينة توفر لأبناء الريف الخدمات الصحية والتعليمية والأسواق الرئيسية. غير أن المتاريس الترابية، وحقول الألغام، ونقاط التفتيش العسكرية قطعت هذه الشرايين الحيوية.

اليوم يجد المواطن الريفي نفسه محاصراً داخل قريته ، وإذا ما اضطرته الظروف القهرية كمرض عضال، أو معاملة رسمية، أو زيارة عائلية إلى التوجه الى مدينة تعز المحاصرة، فإنه يدخل في مغامرة محفوفة بالمخاطر.

فالطرق الرئيسية ومنافذ المدينة السبعة مغلقة.

تقارير بالانتهاكات

تؤكد التقارير الحقوقية المحلية والدولية أن ما يتعرض له سكان تعز وأريافها يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتحديداً المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكفل حرية التنقل. وتشير البيانات الصادرة عن منظمات رصد حقوقية يمنية إلى أن أكثر من 7 منافذ وطرق رئيسية تربط مدينة تعز بأريافها وبالمحافظات المجاورة مثل طريق الحوبان، وطريق الستين، وطريق الأقروض، وطريق الكدحة ظلّت مغلقة لسنوات طويلة بفعل المتاريس والألغام، مما أجبر نحو 4 ملايين نسمة من سكان المحافظة على استخدام طرق فرعية وعرة تزيد من زمن الرحلة بنسبة تتجاوز 400% في بعض المناطق.

وعلى صعيد الانتهاكات في الحواجز الأمنية، وثّقت الشبكات الحقوقية مئات الحالات من الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق مسافرين مدنيين في نقاط التفتيش التابعة للحوثيين على مداخل تعز، حيث طالت تلك الاعتقالات طلاباً، ومرضى، وموظفين، ونساء، بتهم كيديه او تهم تتعلق بالانتماء السياسي أو الاشتباه بالتعاون مع الحكومة الشرعية.

كما تشير التقديرات الحقوقية إلى أن حوادث السير القاتلة في الطرق الجبلية البديلة، أودت بحياة المئات من المدنيين وأصابت الآلاف، فضلاً عن فرض جبايات مالية غير قانونية على الشاحنات والمسافرين تُقدَّر بمليارات الريالات سنوياً، مما فاقم من الكارثة الإنسانية والمعيشية.



حياة المناوئين في الريف

لا تقتصر المعاناة على صعوبة الجغرافيا ووعورة الطرق، بل تمتد لتشمل الواقع المعيشي والأمني داخل القرى الخاضعة لسيطرة المليشيا الحوثية, فهناك يعيش المواطنون المناوئون للمليشيا أو حتى المحايدون تحت رقابة لصيقة تجعل من كل كلمة أو تصرف تهمة محتملة.

يقول المدرس عبدالله في إحدى قرى ريف تعز الشمالي :انقلبت حياتنا من الاستقرار والأمان إلى التوجس الدائم، وانتهت حرية التعبير حتى في مجالسنا الخاصة.

أي انتقاد لتردي الخدمات أو لفرض مذهب الزيدية في مناطقنا الشافعية يُفسَّر فوراً على أنه تخابر أو تحريض على المليشيا، وامسينا نعيش في سجن كبير، نشعر فيه أننا غرباء في أرضنا، ومحرومون من أبسط حقوقنا، ومطالبون بالصمت والانصياع التام.

ويضيف عبدالله: أن التضييق يطال مصادر الرزق أيضاً . فالموظفون المنقطعون عن رواتبهم يواجهون ملاحقات إذا حاولوا السفر إلى المدينة لاستلام مستحقاتهم أو البحث عن عمل بديل في ظل أوضاعهم الاقتصادية المتردية.

نقاط الرعب والابتزاز

تبدأ الذروة الحقيقية للمعاناة بمجرد أن يقرر المواطن السفر من الريف إلى المدينة أو العكس. ففي الطريق، تنتشر عشرات النقاط الأمنية التابعة للمليشيا الحوثية، والتي تعد مصائد للاعتقال والابتزاز وتصفية الحسابات.

في تلك النقاط، يخضع المسافرون لتفتيش دقيق ومهين لا يقتصر على الأمتعة والوثائق الشخصية، بل يمتد ليشمل تفتيش الهواتف المحمولة، ومراجعة الرسائل النصية، وحسابات التواصل الاجتماعي، وصور المعرض الشخصي. وأي صورة لمسؤول حكومي، أو منشور ينتقد الجماعة، أو حتى اتصال برقم هاتف داخل المدينة، كفيل بأن يحوّل المسافر من مواطن عادي إلى متهم بالخيانة يُزج به في غياهب المعتقلات دون مسوغ قانوني.

تروي أم سامي، وهي امرأة خمسينية اضطرت للسفر من الريف إلى المدينة لعلاج ابنتها، تفاصيل رحلتها القاسية قائلة: سلكنا طريقاً جبلياً موحشاً استغرق ست ساعات بدلاً من نصف ساعة. في إحدى النقاط، أوقفوا السيارة وأنزلوا الرجال والشباب، وبدأوا بتفتيش هواتفهم بدقة.

كان الخوف يسيطر على الجميع، والنساء يبكين بصمت خوفاً من اعتقال أبنائهن أو أزواجهن. صودرت بعض الأدوية التي كانت بحوزتنا بحجة أنها مهربة، وتعرضنا لإهانات لفظية لا تُحتمل.

كابوس العودة

إذا كانت رحلة الذهاب إلى المدينة محفوفة بالخوف، فإن رحلة العودة من المدينة إلى الريف تُعد الكابوس الأكبر. فالمسافر العائد من مدينة تعز الى قريته في الريف يُنظر إليه بعين الشك والريبة المطلقة، ويُعامل كأنه جاسوس أو مجند.

يشير طارق وهو شاب يعمل في التجارة البسيطة بين الريف والمدينة، إلى أن العودة إلى قريته باتت تشبه عبور حقل ألغام نفسي وأمني: في طريق العودة، يتم التحقيق معنا حول سبب ذهابنا إلى المدينة، ومن قابلنا هناك، وأين أقمنا. في إحدى المرات تم احتجازي في نقطة تفتيش لمدة يومين كاملين لمجرد أنني أحمل بطاقة شخصية صادرة من مدينة تعز، ولم يُفرج عني إلا بعد وساطات قبلية . كثير من أصدقائي الذين يسافروا من القرية إلى المدينة للدراسة أو العمل لم يعودوا قادرين على زيارة أسرهم منذ سيطرة المليشيا على ريف تعز، خوفاً من الاعتقال أو التجنيد الإجباري.

تداعيات إنسانية واجتماعية

هذا الواقع المفروض بالقوة خلف ندوباً عميقة في النسيج الاجتماعي لأبناء تعز.

فقد تقطعت أواصر القربى، وحُرم الآباء من حضور أفراح أبنائهم أو توديع موتاهم في الجانب الآخر من الحصار, كما تضرر القطاع الصحي والتعليمي بشكل كارثي؛ فالمئات من المرضى يفارقون الحياة في الطرقات الوعرة قبل الوصول إلى مستشفيات المدينة، والطلاب الريفيون يواجهون صعوبات بالغة في الالتحاق بالتعليم، مما أجبر الكثيرين منهم على ترك مقاعد الدراسة خوفا من فرض مناهج المليشيا الطائفية.

بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع تكاليف النقل عبر الطرق البديلة والوعرة نتيجة استهلاك الوقود إلى تضاعف أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية في الأرياف، ليدفع المواطن البسيط ثمن الحصار من قوت يومه وصحته وأمنه.

أمل معلق في إنهاء المعاناة

وسط هذا المشهد القاتم، يظل الحلم الأكبر لسكان أرياف تعز ومدينتها هو تحرك القوات المسلحة ومجلس القيادة بدعم حقيقي من المملكة ، لتحرير ارياف تعز ورفع الحصار، ودحر هذه المليشيا الارهابية، فالمواطن التعزي خصوصا واليمني عموما الذين أنهكتهم سنوات الحرب والتضييق لا يطالبون بأكثر من حقهم الطبيعي في التنقل الآمن، والعيش بكرامة، واستعادة حياتهم الطبيعية التي سرقتها المليشيا الحوثية .

وإلى أن تتحقق تلك المطالب الإنسانية المشروعة، تبقى رحلة أبناء ريف تعز بين قراهم ومدينتهم شاهداً حياً على واحدة من أقسى صور المعاناة الإنسانية في اليمن، حيث يتحول الطريق الواحد إلى مسارين متوازيين، مسار للبحث عن الحياة، وآخر محفوف بالخوف والاعتقال.

تلغيم التعليم وتجريف الهوية.. مدارس ريف تعزفي مواجهة آلة التطييف الحوثية

تقرير: عيبان صبر

لم تعد المدارس في أرياف محافظة تعز مجرد مؤسسات تعليمية تؤدي دورها في تعليم الأطفال، بل تحولت في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي الارهابية إلى ساحات لانتهاكات متعددة، شملت اقتحام المنشآت التعليمية واستخدام بعضها لأغراض عسكرية، وفرض تغييرات على المناهج والأنشطة المدرسية، إلى جانب التضييق على المعلمين والتربويين، والتدخل في المساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم.

وتكشف الوقائع التي وثقتها منظمات حقوقية وتقارير محلية خلال الفترة من سبتمبر وحتى 22 نوفمبر 2026، عن تصاعد الانتهاكات التي طالت العملية التعليمية والهوية الوطنية في عدد من أرياف تعز، وأدت إلى تعطيل الدراسة في مدارس وحرمان آلاف الطلاب من التعليم، فضلاً عن تعريض المعلمين والطلاب لمخاطر أمنية ونفسية واجتماعية.

ولا تمثل هذه الوقائع سوى جانب مما أمكن الوصول إليه وتسريبه وتوثيقه، في ظل بيئة يسودها التعتيم الإعلامي والتضييق على العمل الحقوقي والإعلامي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي الإرهابية. وهو ما يجعل الأرقام والحالات المعلنة مؤشراً على حجم الانتهاكات المرصودة، لا حصراً شاملاً لكل ما يتعرض له السكان والمؤسسات التعليمية، وسط تقديرات بأن الواقع الميداني قد يكون أكثر اتساعاً وخطورة مما تكشفه التقارير المتاحة.

ولا تقتصر خطورة هذه الانتهاكات على الأضرار المباشرة التي لحقت بالمدارس والعاملين فيها، بل تمتد إلى توظيف التعليم في نشر أفكار الجماعة وتوجهاتها الطائفية، وإعادة تشكيل وعي الأجيال وفق مضامين أيديولوجية تقوم على الإقصاء والتحريض والكراهية، بدلاً من ترسيخ قيم المواطنة والتنوع والهوية الوطنية الجامعة.

المدارس واستخدامات عسكرية

في انتهاك واضح لحرمة المؤسسات التعليمية، وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات اقتحام جماعة الحوثي الارهابية 23 مدرسة في أرياف تعز، واستخدامها لأغراض غير تعليمية، فيما كشفت تقارير حقوقية عن خروج عشرات المنشآت التعليمية عن الخدمة نتيجة الاعتداءات والأضرار التي لحقت بها.

ووفقاً لتقرير مشترك للمركز الأمريكي للعدالة ونقابة المعلمين اليمنيين فرع تعز، خرجت 28 مدرسة ومنشأة تعليمية عن الخدمة، منها 9 مدارس دُمرت كلياً، فيما تعرضت 19 أخرى لأضرار جزئية، الأمر الذي فاقم أزمة التعليم في المناطق المتضررة، وقلّص فرص التحاق الأطفال بالمدارس واستمرارهم في الدراسة.

وفي السياق ذاته، أفادت منظمة رصد باستخدام 27 مدرسة في تعز لتصنيع الألغام وتخزينها، في انتهاك يحوّل المنشآت التعليمية إلى مواقع تهدد حياة الطلاب والسكان، ويقوض حق الأطفال في الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة.

وتزداد خطورة هذه الممارسات في ظل انتشار الألغام والعبوات الناسفة في مناطق واسعة من المحافظة. ووفقاً للبيانات التي أوردتها المنظمة، سُجلت 123 ضحية للألغام في تعز والساحل الغربي، بينهم 41 قتيلاً و82 مصاباً، وهي حصيلة تشمل نطاقاً جغرافياً أوسع من أرياف تعز محل هذا التقرير.

ومن بين الوقائع التي وثقتها جهات حقوقية، اقتحام مدرسة الفتح في منطقة المكيشة بمديرية قدس، وما أعقب ذلك من تطورات أمنية، انتهت باعتقال نحو 20 مواطناً، وفقاً لما أوردته منظمة صحفيات بلا قيود، عقب إحراق سيارة تابعة لفريق الجماعة.

ولم تقتصر الانتهاكات على المنشآت التعليمية، بل امتدت إلى المعلمين والتربويين، الذين تعرضوا للقتل والاختطاف والتهديد والنهب والتهجير، في بيئة باتت تشكل خطراً على العاملين في القطاع التعليمي.

ووثق التقرير المشترك مقتل 13 معلماً وتربوياً، واختطاف وإخفاء 8 آخرين، ونهب 14 منزلاً، وتفجير منزل أحد التربويين، فضلاً عن نزوح 90 معلماً وأفراد أسرهم من مديرية مقبنة، نتيجة الانتهاكات والتهديدات التي تعرضوا لها.

وتشير هذه الوقائع إلى أن المعلم لم يعد يواجه مخاطر مهنية ومعيشية فحسب، بل أصبح عرضة للقتل أو الاختطاف أو التهجير، بما ينعكس مباشرة على استقرار العملية التعليمية وقدرة المدارس على مواصلة عملها.

كما وثقت تقارير حقوقية حوادث قصف وإطلاق نار وانتهاكات عند نقاط التفتيش في عدد من المناطق.

وفيما يتعلق بالاختطافات، وثقت رابطة أمهات المختطفين 279 حالة اختطاف وإخفاء في أرياف تعز خلال أكتوبر، توزعت على عدد من المديريات، وفق البيانات التي نشرتها الرابطة، على النحو الآتي: 101 حالة في بني يوسف والصلو، و46 في سامع، و38 في المواسط، و35 في المعافر، و24 في المسراخ، و15 في جبل حبشي، و12 في الشمايتين، و4 في مقبنة، وحالتان في صالة، وحالتان في شرعب.

وتعكس هذه الأرقام حجم المخاطر التي تواجه المدنيين في المناطق المتضررة، وتلقي بظلالها على حياة المعلمين والطلاب وأسرهم، في ظل تراجع الشعور بالأمان والخشية من الاعتقال أو الاستهداف.

المناهج بمحتوى طائفي

بالتوازي مع الاعتداءات الميدانية على المدارس والعاملين فيها، اتجهت جماعة الحوثي الارهابية إلى تغيير المناهج الدراسية بما يخدم توجهاتها الطائفية، ويعيد صياغة المحتوى التعليمي وفق رواياتها الخاصة للأحداث والشخصيات التاريخية والوطنية.

وفي تحقيق نشره موقع «يمن مونيتور»، نُقل عن عبدالحليم الهجري، مدير عام مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة صنعاء، توثيق 1,024 تغييراً وتحريفاً في المناهج الدراسية. وشملت التغييرات، بحسب التحقيق، حذف أكثر من 183 موضوعاً وإضافة نحو 190 موضوعاً في مرحلة التعليم الأساسي، إلى جانب تعديلات طالت مناهج المرحلة الثانوية. ويُراد من هذه التغييرات فرض مضامين الجماعة على وعي الأجيال في ريف تعز، بما ينطوي عليه ذلك من استهداف للهوية الوطنية وتغييب للحقائق التاريخية وتكريس للفرز الطائفي والإقصاء، وتهديد لقيم التعايش والتنوع الثقافي والفكري في المناطق التي سيطرت عليها الجماعة مؤخراً.

ومن الأمثلة التي تناولتها حملة «تلغيم التعليم»، حذف عبارة «إزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات» من كتاب التربية الاجتماعية للصف الرابع، واستبدال درس الملكة أروى بدرس يتناول أحداث 21 سبتمبر 2014، وإحلال صالح الصماد محل الخليفة عمر بن عبد العزيز، إلى جانب تضمين أنشودة الحروف عبارات ذات طابع قتالي.

وتثير هذه التغييرات مخاوف من توظيف المناهج في إعادة تشكيل وعي الطلاب، وإحلال مضامين أيديولوجية وطائفية محل المحتوى التعليمي الوطني، وتقديم الولاءات الطائفية على حساب المعرفة العلمية والتاريخية وقيم دولة المواطنة والتسامح والتعايش.

ولا يقتصر الأمر على تحريف المعلومات أو تغيير الدروس والشخصيات التاريخية، بل يمتد إلى ترسيخ خطاب يقوم على الفرز الطائفي والإقصاء، وتغذية مشاعر العداء تجاه المخالفين، من خلال مضامين وشعارات تحمل معاني الموت والكراهية والتحريض. ويشكل إدخال هذه المضامين إلى البيئة التعليمية خطراً على التكوين النفسي والفكري للأطفال، وعلى فرص بناء مجتمع يقوم على قبول الاختلاف والمواطنة المتساوية.

ولم يقتصر التدخل على الكتب المدرسية، بل شمل الأنشطة والفعاليات داخل المدارس، حيث تحدثت إفادات وتقارير محلية عن فرض شعارات الجماعة، وإلزام الطلاب بترديد الصرخة وتصوير بعضهم خلال الفعاليات، في ممارسات تتعارض مع حياد المؤسسات التعليمية وحق الطلاب في تلقي تعليم بعيد عن الإكراه والتعبئة السياسية.

كما شملت الانتهاكات إزالة شعارات وعبارات مرتبطة بالهوية الوطنية من بعض المدارس، من بينها مدرسة 13 يونيو في منطقة الجبزية بمديرية المعافر، ومدارس في منطقة دبع بمديرية الشمايتين، وفق إفادات وتقارير محلية.

استهداف لدور العبادة

امتدت التدخلات إلى المساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، حيث تحدثت إفادات محلية عن إقصاء أئمة وخطباء، والتدخل في مضامين الخطاب الديني، وفرض أسماء وشخصيات مرتبطة بالجماعة على بعض دور العبادة.

ومن بين الوقائع التي أوردتها التقارير، إقصاء أئمة من مساجد السنة والوفاء وابن تيمية، وتغيير اسم مسجد ابن تيمية إلى جامع الإمام الهادي، إلى جانب التدخل في منبر المسجد الكبير.

كما طالت الانتهاكات مركز أم المؤمنين خديجة لتحفيظ القرآن الكريم في مديرية موزع، الذي تعرض للمداهمة، فضلاً عن إغلاق ونهب جمعية الأقصى في مدينة التربة.

وفي سياق أوسع، وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات استبدال 21 خطيباً وإماماً في مناطق متفرقة.

وتؤدي هذه الممارسات إلى تقويض استقلال المؤسسات الدينية والتعليمية، وتضييق مساحة التنوع الفكري والمذهبي، وتحويل المساجد ومراكز التحفيظ إلى ساحات للصراع والحرب.

التعليم الجامعي تحت الضغط

ولم تسلم مؤسسات التعليم العالي من تداعيات الوضع الأمني. ففي 30 أكتوبر، علقت جامعة تعز الدراسة والامتحانات مؤقتاً في فرع التربة، عقب حادثة احتجاز طالب داخل الحرم الجامعي، في واقعة أثارت قلقاً بين الطلاب وأولياء الأمور.

وأثار الحادث مخاوف من تكرار الانتهاكات داخل الحرم الجامعي، خصوصاً مع تراجع الحضور في بعض الأقسام إلى نحو 23 في المئة، بحسب ما أعلنته الجامعة. ويعكس تعليق الدراسة حجم التأثير الذي تتركه الممارسات الأمنية على انتظام العملية التعليمية، حتى في مؤسسات التعليم العالي.

وتضع هذه التطورات مستقبل الطلاب أمام تحديات إضافية، في ظل اضطرار بعضهم إلى التغيب أو البحث عن بدائل تعليمية خشية التعرض للمضايقات أو المخاطر الأمنية.

تجنيد الأطفال

ومن أخطر الانتهاكات المرتبطة بالتعليم استغلال الأطفال والزج بهم في أنشطة التعبئة والتجنيد، عبر المراكز الصيفية والأنشطة التي تُقدَّم تحت غطاء التعليم والتثقيف.

ووثقت تقارير إعلامية، استناداً إلى بيانات وزارة حقوق الإنسان، مقتل 260 طفلاً في جبهات القتال خلال الفترة من 1 أغسطس إلى 15 نوفمبر 2026. وتبرز هذه الحصيلة حجم الخسائر التي يتكبدها الأطفال في جبهات القتال، وما يمثله ذلك من انتهاك لحقوقهم الأساسية.

ويشكل استغلال المؤسسات والأنشطة التعليمية في التعبئة والتجنيد تهديداً مباشراً لمستقبل الأطفال، إذ يحرمهم من بيئة آمنة ومن حقهم في التعليم والنمو بعيداً عن الصراعات المسلحة.

بدائل وتحركات حكومية

في مواجهة تدهور الوضع التعليمي، برزت محاولات محلية لتوفير بدائل للطلاب المتضررين، من بينها تدشين التعليم عن بُعد في مدرسة الشهيدة نعمة رسام للبنات في 5 نوفمبر، ضمن مساعٍ لاستمرار العملية التعليمية رغم الظروف الأمنية.

كما تضمنت الخطط المطروحة إنشاء ثلاث منصات تعليمية في ثلاث مدارس، بهدف إتاحة فرص بديلة للطلاب الذين تعذر عليهم الوصول إلى مدارسهم أو الانتظام في الفصول الدراسية.

وعلى المستوى الحكومي، وجهت الحكومة اليمنية في 21 نوفمبر رسالة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، تضمنت بيانات عن الأضرار التي لحقت بالقطاع التعليمي في محافظة تعز.

وأشارت الرسالة إلى تضرر أو استهداف 93 منشأة تعليمية، وتوقف الدراسة في 243 مدرسة على مستوى المحافظة، بينها 29 مدرسة في مديرية جبل حبشي، فضلاً عن حرمان أكثر من 137 ألف طالب وطالبة من التعليم.

تعليم تحت التهديد

تظهر الوقائع الموثقة أن ما تتعرض له المدارس والمؤسسات التعليمية في أرياف تعز يتجاوز الأضرار المادية أو الانقطاعات المؤقتة للدراسة، ليشمل استهدافاً متداخلاً للمدرسة والمعلم والمنهج والطالب، إلى جانب التدخل في المساجد ومراكز التحفيظ.

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى تحرك حقوقي وإنساني أكثر فاعلية، يضمن حماية المدارس والجامعات من استخدامها من قبل مليشيا الحوثي ثكنات عسكرية، ويوقف استهداف المعلمين والطلاب، ويعيد الاعتبار للمناهج التعليمية الوطنية القائمة على المعرفة والهوية الجامعة وقيم التعايش، بعيداً عن التحريف والتعبئة الطائفية وخطاب الكراهية.

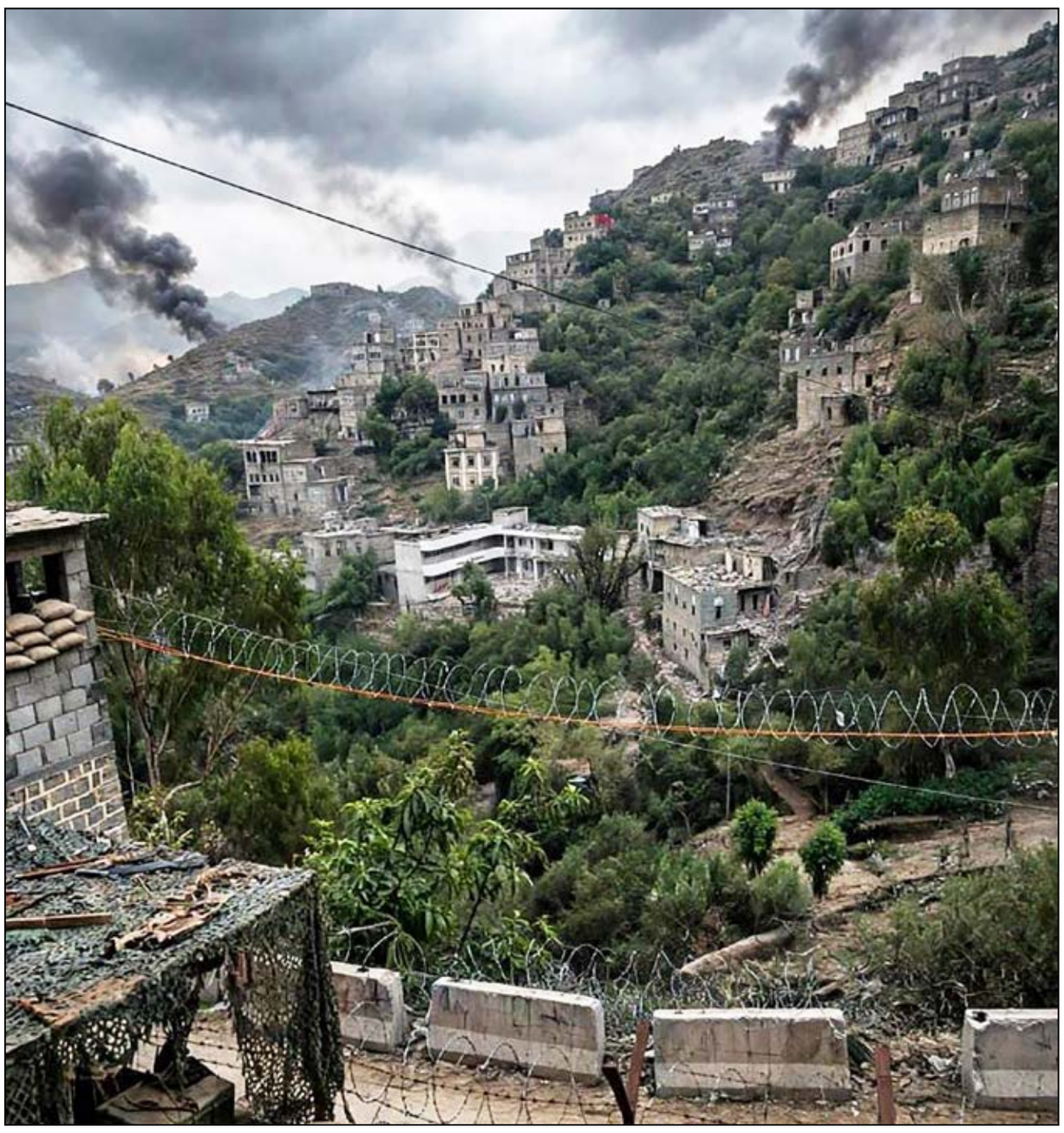
كما تفرض هذه الانتهاكات مسؤولية على الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والحقوقية لمتابعة الوقائع والتحقق منها، وممارسة الضغط اللازم لوقفها، وضمان محاسبة المسؤولين عنها، وتوفير الدعم العاجل للمدارس والطلاب المتضررين، والعمل على ضمان وصول فرق الرصد والتوثيق إلى المناطق المتضررة دون قيود أو تهديدات.

26 سبتمبر
العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 26 نوفمبر 2026م

بين قناصة الحوثي وخذلان العالم.. "دُبّة" تنزف بصمت وتكتب أسطورة البقاء في ريف تعز

تقرير / وئام الصوفي

هناك على تخوم الوجع اليمني الممتد، حيث تلامس قمم الجبال عنان السماء كأنها ترفع شكوى الأرض إلى خالقها، وحيث يتوارى ضوء النهار خلف سحب الدخان الكثيف وبارود القذائف، تقبع قرية "دُبّة" في عزلة الأقروض بمديرية المسراخ بريف تعز الجنوبي، لا كعابر على خريطة جغرافية صماء، بل كجرح مفتوح في خاصرة الوطن، وقلعة من صوان بشري ترفض الانحناء، هذه القرية التي لم تكن يوماً ترفل في نعيم الترف، بل سبقها الفقر والحرمان في تجريدها من كل مخزون للرفاهية، تجد نفسها اليوم وقد جردت من أبسط مقومات الحياة، الدواء، والغذاء، والماء، بل وحتى حق التنفس الآمن تحت سماء استحالت ساحة للموت المتربص.



تقف "دُبّة" وحيدة في خط النار الأول، تدفع بصدور أبنائها العارية ضريبة الدفاع عن تعز كلها، وتسطر بدمائها فصلاً مكثفاً من فصول الصراع الوجودي المحتدم بين إرادة الحياة والكرامة اليمنية الأصيلة، وبين مشروع توسعي عابر للحدود تقوده مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية بتمويل وتسليح وتوجيه مباشر من نظام طهران، الذي يتخذ من الجغرافيا اليمنية ساحة لتصفية حساباته الإقليمية على حساب دماء الأبرياء وأحلام البسطاء الذين لا يملكون سوى إيمانهم بعدالة قضيتهم وقداسة ترابهم.

على مدار شهرين كاملين، لم يعد للموت في "دُبّة" مواعيد محددة أو إنذارات مسبقة؛ فقد صار يسكن أزقة البيوت الضيقة، ويتسلل مع شظايا القصف المدفعي العشوائي إلى غرف النوم التي يفترض أنها ملاذ الأمنين، ليحيل سكون الليل إلى جحيم مستعر، في تلك الأزقة التي ضاقت بأهلها، تتحول الأمومة والطفولة إلى أهداف مكشوفة في مرمى القناص الحوثي الإرهابي الإيراني، الذي يتلذذ باصطياد الأرواح البريئة بدم بارد؛ فتزهق أرواح النساء والحوامل والأطفال في وضح النهار، تحت شمس شاهدة على بشاعة الجريمة وعجز العالم.

"دُبّة".. جرح نازف وصمود أسطوري

المأساة هنا لا تتوقف عند لحظة الإصابة، بل تمتد فصولها القاسية حين يلفظ الجرحى أنفاسهم الأخيرة ببطء قاتل، لا لشدة الإصابة وفتك الشظايا فحسب، بل لأن أبسط ضمادة طبية، أو مسكن ألم، بات حلماً بعيد المنال في قريةٍ أُطبق عليها الحصار من كل الجهات، كل يوم يمر في هذه القرية المنكوبة يترك خلفه بيتاً مهدوماً على ذكرياته، وأماً ثكلى تحتضن ثوب ولدها المضمخ بالدماء، وطفلاً يتيماً يبحث في وجوه العابرين عن ملامح أب رحل ولن يعود، فيما يقف الأهالي أمام واقع قاسي يجمع بين نيران العدوان المستمر، ومرارة الحصار الخانق، وخذلان عالم يتشدق بشعارات الإنسانية بينما يشيح بوجهه عن مذبحة ترتكب على مرأى ومسمع من الجميع.

وحتى حين تضيق السبل بالأحياء، ويحاولون النجاة بأرواحهم وأطفالهم نحو أقرب نقطةٍ آمنة في جبال "صبر" المجاورة، يجدون الموت متربعاً فوق التباب المرتفعة المطلة على منفذهم الوحيد؛ هناك تترصد قناصات مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية أنفاس العابرين، وتحرم على الطير نفسه أن يحلق في سماء ذلك الطريق الوعر الذي تحول إلى ممر للموت المحقق.

ومع كل هذا الجحيم المستعر، لم تنكسر إرادة "دُبّة"، ولم يركع أهلها أمام آلة البطش والدمار، بل أثبتت القرية برجالها ومرابطيها وشهدائها ونسائها أنها قلعةٌ من قلاع الصمود الأسطوري، وسد منيع في وجه المليشيات الحوثية، وحصن متقدم يذود عن كرامة الإنسان اليمني ويحمي ظهر مدينة تعز التي ظلت عصيةً على الانكسار رغم كل ما واجهته طوال سنوات الحرب من حصار جائر وقصف همجي وتآمر مفضوح.

18 شهيداً و43 جريحاً.. ثمن الصمود

خلال ستين يوماً من المعارك الضارية والتصدي البطولي لجحافل مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية، قدمت قرية "دُبّة" تضحيات جسيمة تروي بأحرف من نور حقيقة الصمود اليمني الأصيل الذي لا تلين له قناة؛ حيث ارتقى ثمانية عشر شهيداً إلى عليين، وأُصيب ثلاثة وأربعون جريحاً بجراحٍ متفاوتة، وهم يقفون كالطود الشامخ في الصفوف الأمامية لصد الهجمات الانتحارية المتكررة، ومنع المليشيا من التمدد نحو مناطق جديدة أو إحكام تطويق مدينة تعز من خاصرتها الجنوبية الاستراتيجية.

لم تكن هذه الأرقام التي سجلتها ذاكرة القرية مجرد إحصاءاتٍ عابرة في سجل الحرب الطويل، بل هي شهادة حية دامغة على بسالة رجال وشباب "دُبّة" الذين واجهوا قذائف المدفعية الثقيلة، والطائرات المسيرة المفخخة، ونيران القناصات المتطورة، بقلوب عامرة بالإيمان لا تعرف الخوف أو التراجع، وبعقيدة راسخة بأن الدفاع عن تراب "دُبّة" هو دفاعٌ عن تعز بأكملها، وعن كل بيت يمني حر يرفض الخضوع لمشروع ولاية الفقيه وأدواتها المحلية المأجورة.

حكاية البقاء في "دُبّة" الجريحة

وفي موازاة هذه البطولة الميدانية التي يسطرها المقاتلون والمرابطون في المتارس الأمامية، برزت نساء "دُبّة" وشبابها كركيزة أساسية وخط دفاع ثاني في معركة البقاء والوجود؛ حيث تتحمل النساء بشجاعةٍ نادرة أعباء النزوح الداخلي القسري من بيت إلى آخر هرباً من القصف، ويتولين رعاية الجرحى وتضميد جراحهم بوسائل بدائية في ظل انعدام الكوادر الطبية، فضلاً عن تدبير شؤون الأسرة وتوفير لقمة العيش وسط شح قاتل في المياه وانعدامٍ شبه تام للمواد الغذائية.

وعلى الجانب الآخر، يتولى الشباب مهمة انتحارية تتمثل في نقل المصابين وإيصال الإمدادات الضرورية والذخائر عبر مسالك جبلية وعرة تتهددها النيران والقذائف في كل خطوة ولحظة، وإلى جانب "دُبّة" الجريحة والصامدة، تقف جبال "صبر" الشامخة بتاريخها الضارب في جذور الحضارة، وببطولة رجالها وشبابها ونسائها لتشكل "دُبّة" حزاماً من العزة والإباء يفضح أوهام المليشيا الحوثية، ويؤكد حقيقةً تاريخية لا تقبل الجدل، أن الجغرافيا اليمنية بطبيعتها تأبى الضيم وتلفظ الغزاة والمرتهنين للخارج مهما طال الزمن أو اشتدت العواصف.

جغرافيا الدم تربط «دُبّة» بتعز

تقف قرية "دُبّة" في منطقة الأقروض بمحافظة تعز اليوم في قلب مشهد استثنائي يتجاوز حدود الجغرافيا ليصبح عنواناً للصمود والفداء؛ فبين وطأة الحصار وقسوة الظروف المعيشية، سطّر أبناؤها خلال شهرين فصولاً متواصلة من التضحية دفاعاً عن خاصرة تعز ومحيطها، في مواجهة تصعيد عسكري متواصل يختبر إرادة الإنسان ويكشف صلابة التلاحم الشعبي في وجه المخاطر المحدقة.

وفي هذا السياق الميداني والإنساني المتلاحم، يؤكد ناشطون وحقوقيون متابعون عن كثب للشأن في محافظة تعز أن ما تقدمه قرية "دُبّة" خلال هذين الشهرين يمثل نموذجاً نادراً للتضحية والفداء في سبيل حماية ظهر مدينة تعز وصون أمنها القومي، مشيرين إلى أن سقوط ثمانية عشر شهيداً وإصابة ثلاثة وأربعين جريحاً في قريةٍ صغيرة محاصرة ومفتقرة لأبسط مقومات الحياة يعكس بوضوح حجم شراسة الهجوم الحوثي الإيراني ومحاولاته المستميتة لتحقيق اختراق ميداني من جهة، وعظمة الصمود الشعبي والتلاحم المجتمعي من جهةٍ أخرى.

ويضيف الناشطون والحقوقيون في تصريحاتهم لصحيفة "26 سبتمبر": أن ربط "دُبّة" الأقروض بجبال "صبر" ومدينة تعز ليس مجرد تجاور جغرافي على الخرائط، بل هو وحدة مصير ودم وتاريخ مشترك، مؤكدين أن كل قطرة دم طاهرة سالت على صخور "دُبّة" إنما صانت كرامة المدينة وحمت ظهرها من طعنات الغدر والمشروع الإيراني التخريبي الذي يتربص باليمن أرضاً وإنساناً.

من "صبر" إلى المدينة.. تعز تقاوم

إن تعز، هذه المدينة التي لقنت الغزاة عبر التاريخ دروساً لا تنسى في الصمود والكرامة والانحياز للجمهورية، تزداد اليوم شموخاً وعنفواناً بتضحيات أبنائها في "دُبّة" و"صبر" وكل مديرياتها وريفها المقاوم، لقد حاولت مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية على مدى سنوات كسر إرادة هذه المحافظة الباسلة عبر الحصار الخانق الذي قطع أوصالها، والقصف المستمر الذي استهدف أحياءها السكنية، وتفخيخ الطرقات والمزارع بالألغام المحرمة دولياً، معتقدة واهمة أن بإمكانها تطويع مدينة الحرية والثقافة والقانون لتكون موطئ قدم لمشروع إيران التوسعي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب الاستراتيجي، غير أن تعز، بأبنائها ومرابطيها وأحرارها، حطمت هذه الأوهام على صخرة الصمود الأسطوري، وأثبتت للعالم أجمع أن المدينة التي أنجبت أجيالاً تعشق الحرية وتتنفس الكرامة لا يمكن أن تصبح أداةً طيعة في يد نظام طهران أو مليشياته الطائفية، وأن كل محاولةٍ يائسة لإخضاعها إنما تزيد أهلها إصراراً وعزيمةً على المقاومة حتى استعادة مؤسسات الدولة وتحرير كامل التراب اليمني من دنس الانقلاب.

وفي هذا السياق، أكد الناشط الاعلامي هلال الوهبي:" أن الوضع في قرية "دُبّة" لم يعد يحتمل المزيد من التهميش أو الانتظار، مشيراً إلى أن السكان يدفعون ضريبة مضاعفة بين نيران القصف العشوائي وانعدام أبسط مقومات الحياة كالماء والغذاء والدواء" .

وأضاف في تصريح لـ"26 سبتمبر" :"إن اختزال المشهد الإنساني في مركز المدينة وترك القرى الحدودية الصامدة تواجه مصيرها منفردة هو تقصير أخلاقي وإنساني جسيم؛ فما تحتاجه" دُبّة" اليوم هو تدخل إسعافي عاجل وتأمين ممرات آمنة لإيصال المساعدات وإنقاذ الجرحى قبل فوات الأوان، فصمود هؤلاء المدنيين في خطوط التماس يستحق أن يقابل بحماية حقيقية لا بالصمت والتجاهل".

"دُبّة".. قرية تذبح بصمت العالم

المؤلم حقاً في مأساة "دُبّة" ليس رصاص القناصة وقذائف مليشيا الحوثي الإرهابية وحدها، بل ذلك الصمت المطبق والخذلان المريب الذي يخنق القرية من كل اتجاه؛ لقد سقطت "دُبّة" سهواً أو عمداً من قواميس المنظمات الإنسانية الدولية، وغابت مأساتها عن عدسات وسائل الإعلام وأقلام الكثير من الناشطين الذين اختزلوا حصار تعز في حدود مركز المدينة الصامدة، ونسوا أن في الأطراف الجبلية قرية تذبح بصمت، وتباد ببطء وهي تقف درعاً بشرياً يحمي ظهورهم.

إن هذا التغافل الممنهج يضع علامات استفهام كبرى وعميقة حول مصداقية الخطاب الإنساني والحقوقي الدولي الذي يرفع شعارات حماية المدنيين، بينما يترك قريةً كاملة بأطفالها ونسائها وشيوخها تحت وطأة القصف والقنص والحرمان دون أن يحرك ساكناً، أو يمارس أدنى ضغط لفتح ممر إنساني آمن لإغاثة المنكوبين وإجلاء الجرحى وتوفير الغذاء والدواء للمحاصرين.

وفي قراءة نقدية لاذعة للمشهد الحقوقي، ينسف مراقبون وحقوقيون مواقف المجتمع الدولي والمنظمات الأممية التي تكتفي بإصدار بيانات باهتة ومكررة لا تسمن ولا تغني من جوع حول معاناة تعز ، معتبرين أن هذا العجز المزمن والازدواجية الفاضحة في المعايير الدولية هما اللذان شجعا مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية على التمادي في جرائمها البشعة وانتهاكاتها الجسيمة بحق المدنيين العزل.

ويؤكد حقوقيون وناشطون في تصريحاتهم لـ"26 سبتمبر" أن المجتمع الدولي بات، بصمته وتراخيه، شريكاً فعلياً في إطالة أمد المعاناة الإنسانية عبر سياسة المهادنة غير المبررة والبيانات الروتينية التي تساوي بين الضحية والجلاد، مشددين على أن الصمت الدولي إزاء استهداف النساء والأطفال والقنص المتعمد في الطرقات الجبلية المؤدية إلى "صبر" يمثل سقوطاً أخلاقياً وقانونياً مدوياً لكل من يدعي الدفاع عن حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

إرادة تهزم الموت الإيراني

بين قمم "دُبّة" الشامخة وذاكرة تعز التي لا تنكسر، يمتد خيط من الوجع اليمني المقاوم لرياح العبث العابرة للحدود، هناك، حيث تتعانق الجغرافيا مع صمود الإنسان، تتحول الجبال والقرى إلى شواهد حية على معركة الوجود والهوية في وجه مشاريع الفوضى والدمار التي تسعى طهران لفرضها عبر أدواتها المحلية، إنها حكاية مدينة وريف يرفضان الانحناء لآلة الموت، ويتمسكان بنبض الحياة والكرامة رغم جراح الحصار ونيران القناصة.

وفي هذا السياق كشف ناشطون وحقوقيون بوضوح لا لبس فيه الدور التخريبي والدموي لنظام إيران في اليمن، مؤكدين أن مليشيا الحوثي ليست سوى ذراع عسكرية وعقائدية إيرانية تنفذ أجندة طهران التوسعية الرامية إلى تدمير الدولة اليمنية، وتفكيك نسيجها الاجتماعي المتماسك، وتحويل أرضها إلى منصة متقدمة لتهديد أمن دول الجوار والملاحة الدولية في البحر الأحمر.

ويشدد هؤلاء الحقوقيون على أن الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيرة، والألغام الفردية، والقناصات الحرارية التي تحصد أرواح المدنيين في "دُبّة" وتعز هي نتاج مباشر للتدخل الإيراني السافر وتهريب الأسلحة المستمر للمليشيات الحوثية ، مؤكدين أن المشروع الإيراني في المنطقة يقوم على نشر الفوضى والطائفية والموت والدمار، وهو مشروعٌ زائل لا محالة أمام إرادة الشعوب الحرة التي ترفض التبعية والارتهان للخارج وتتمسك بهويتها الوطنية والعربية.

أغيثوا "دُبّة" قبل فوات الأوان

تتصاعد في قرية "دُبّة" بعزلة الاقروض بمديرية المسراخ صرخات استغاثة إنسانية عاجلة في ظل ظروف معيشية وأمنية بالغة القسوة، حيث يواجه السكان حصاراً وتهديداً مستمراً يضع حياتهم على المحك، وسط دعوات متزايدة لوضع حدٍ لتجاهل المناطق الريفية والنائية التي تتحمل أعباءً مضاعفة بعيداً عن أضواء المركز، وتحويل التعاطف مع صمود أهلها إلى استجابة فعلية عاجلة تحفظ الأرواح وتصون الكرامة الإنسانية.

وفي هذا الإطار الإنساني العاجل، وجه ناشطون وحقوقيون مناشدة مفتوحة وصادقة إلى كافة الجهات المعنية في الحكومة الشرعية، والمنظمات الإغاثية والحقوقية المحلية والدولية، وكل أصحاب الضمائر الحية، بضرورة التحرك الفوري والجاد لإغاثة قرية "دُبّة" بالماء الصالح للشرب، والغذاء، والدواء، والمستلزمات الطبية الطارئة لإنقاذ الجرحى، والعمل الجاد على تأمين طرق الإمداد وحماية المدنيين من القنص والقصف العشوائي، مع التأكيد على ضرورة عدم إغفال معاناة القرية أو اختزال أزمة تعز الإنسانية في مركز المدينة دون أطرافها الصامدة التي تدفع الثمن الأغلى، فالمناشدة اليوم ليست مجرد طلب تقليدي للمساعدة الإنسانية، بل هي نداء استغاثة أخير لإنقاذ أرواح بريئة مهددة بالفناء، وواجب أخلاقي ووطني لرد الجميل لقرية وقفت بشموخ في خط النار الأول دفاعاً عن الكرامة والعرض والأرض.

من حصار "دُبّة" إلى فجر النصر القادم المنتظر

إن قرية "دُبّة" اليوم ليست مجرد هامش منسي في خريطة جغرافية، ولا رقماً بارداً ينتظر إضافته إلى تقارير الضحايا السنوية؛ إنها أرواح تنبض بالحياة، وبيوت تئن تحت وطأة الحصار، وكرامة تدافع ببسالة عن شرف الجميع، افتحوا طرقاتها المغلقة، واكسروا طوق العزلة المضروب حولها، وأغيثوها بالماء والدواء والغذاء، قبل أن نصحو ذات صباح على فاجعة رثاء قرية بأكملها، قتلت مرتين، مرة بقذائف ورصاص قناصة مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية، ومرة بخذلان الصامتين والمتخاذلين، ومهما اشتد الظلام وطال ليل الطغيان، فإن سنن التاريخ تؤكد أن الظلم زائلٌ لا محالة، وأن مليشيا الحوثي الإرهابية الإيرانية ومشروعها الإيراني إلى زوال وانكسار، وستبقى تعز، ومعها "دُبّة" وجبال "صبر"، وكل ذرة من التراب اليمني الطاهر، حرة أبية عصية على الاستسلام والانكسار حتى يتحقق النصر الكامل، وتستعيد اليمن دولتها وسيادتها وكرامتها المسلوبة.

أكد على حماية حياة المواطن وضمان تدفق الغذاء والدواء

قانون تصنيف الحوثيين «إرهابيين».. ضمانات تحمي الإغاثة وثغرات تنتظر (مِقَصّ الرقابة)

ذريعة العمل الإنساني أخرت تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية 12 سنة

منصور أحمد

لقد شكل إصدار القانون رقم (1) لسنة 2026م بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية سبق تشريعي لافت في موازنة معادلة الأمن والإنسان، وأزاح مخاوف المجتمع الدولي-الامم المتحدة- الذي ظل طوال عقد من حرب مليشيا الحوثي المدعومة من ايران يعارض تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية بذريعة أن التصنيف سيؤدي إلى تضرر العمل الانساني في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا الايرانية وسيضع العاملين في المجال الانساني في مرمى استهداف المليشيا الارهابية.. لكن هذا الرفض، وهذه المعارضة الاممية اوقفت إصدار قانون تصنيف الحوثيين جماعة ارهابية 7سنوات، فلا هي حمت العاملين والموظفين في المجال الانساني، ولا هي كفت الشعب اليمني ودول المنطقة والعالم إرهاب مليشيا الحوثي وأذيتها؛ إذ اقتحمت مليشيا الحوثي الارهابية مكاتب الوكالات الاممية والمنظمات الدولية ونهب محتوياتها وبياناتها، واعتقلت موظفيها ومحاكمتهم وتعذيبهم ما ادى الى وفاة العشرات منهم، وما يزال أكثر من 73 موظفا في سجونها السرية، لتسبق بعشرات الخطوات قانون تصنيفها منظمة إرهابية، الذي حرص المشرع اليمني أن يرسي في بابه الخامس (المواد 37-40) سياجاً قانونياً متقدماً يحيّد العمل الانساني والإغاثي والطبي، ويصون النشاط التجاري المشروع وتدفق الغذاء والدواء للمدنيين، مسقطاً بذلك ذرائع طالما استندت إليها أطراف دولية لتعطيل قرار التصنيف طوال عقدٍ كامل، رغم أن كل الدلائل والوقائع تؤكد أن مليشيا الحوثي تستغل العمل الانساني وكل الانشطة الطبية والتجارية لتهريب الاسلحة وتقنياتها وتمويل حروبها في اليمن والمنطقة من عائداتها.

لذلك تظل هذه الضمانات التشريعية الرفيعة-على أهميتها الإنسانية- محفوفةً بمخاطر الاستغلال الميداني ما لم تُحصّن بآليات تنفيذية صارمة وحاسمة؛ فالوقائع والتجارب الماثلة تؤكد أن مليشيا الحوثي الإرهابية لا تتوانى عن توظيف المسارات الإغاثية والتجارية، بل ورحلات الشحن الأممية، كغطاءٍ لتمرير تقنيات ومكونات السلاح والمسيّرات، ومصادرة المساعدات لتحويلها إلى وقودٍ مالي يطيل أمد حربها العبثية. وبين نُبل النص القانوني وخبث الالتفاف الميداني، تقف "اللائحة التنفيذية" للقانون رقم (1) لسنة 2026م بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية عالمية،أمام اختبارها الأصعب، فكيف تحمي لقمة عيش المواطن دون أن تترك نافذةً واحدة يتسلل منها السلاح والتمويل إلى ترسانة إيران ومليشياتها الحوثية؟!

رحلات صنعاء وشحنات الغطاء الطبي

المعطيات الميدانية والمشاهدات المتطابقة لحركة الملاحة الجوية في مطار صنعاء الدولي، تشير إلى وتيرة متصاعدة من الرحلات التابعة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتي تهبط بشكل شبه يومي محملة بشحنات تصنف تحت بند "المساعدات الطارئة والتجهيزات الطبية".



رحلات غير بريئة من دعم مليشيا الحوثي الإرهابية

اللائحة التنفيذية.. معركة سد الثغرات وصياغة ضوابط تقطع شريان التهريب والتمويل المقنّع

يأتي هذا في الوقت الذي تفرض فيه مليشيا الحوثي الارهابية حصارا خانقا على مدينة تعز، تمنع دخول الغذاء والماء والدواء عن اكثر من مليونين ونصف إنسان داخل المدينة.

كما أن جماعة الحوثي الارهابية مستمرة في ارتكاب جرائم القتل والاختطاف للمدنيين، وقصف الاعيان المدنية والمطارات والمستشفيات والمنشآت المدنية في اليمن والسعودية.

ولم يتوقف الامر عند هذا، وإنما تجاوز إلى حد أن تقوم طائرات الامم المتحدة عبر تلك الرحلات بنقل خبراء من الحرس الثوري الايراني الذين يشكلون هيئة اركان لقيادة الحرب والعمليات العسكرية لمليشيا الحوثي الارهابية، بالإضافة الى نقل جرحى من القيادات العسكرية الايرانية والحوثية للعلاج في الخارج، وإعادتهم الى العاصمة المحتلة صنعاء، للمشاركة في قيادة الحرب ضد الشعبين اليمني والسعودي، والملاحة الدولية والتجارة العالمية في البحر الاحمر ومضيق باب المندب.

وإذا ما تطرقنا الى الحركة الجوية والرحلات الاممية في مطار صنعاء الخاضع لسيطرة مليشيا الحوثي الارهابية، خلال الاسبوع الماضي (من الاثنين الى الاحد)، فقد رصد استقبال مطار صنعاء7 طائرات تابعة للأمم المتحدة واطباء بلا حدود والصليب الاحمر، ومعظمها جاءت في رحلات عبر خط مباشر من جيبوتي الى مطار صنعاء والعودة بخط مباشر الى جيبوتي دون الهبوط في مطار عدن، وجلها طائرات شحن كبيرة بينها رحلة مثيرة للجدل لطائرة بوينغ 767 استقبلها المطار الجمعة تاريخ 20-11-2026م قادمة بخط مباشر من جيبوتي إلى مطار صنعاء، وعند هبوطها ،هرعت سيارات الاسعاف إلى جوار الطائرة التي ظلت تفرغ شحنتها لساعات، ونزل منها أشخاص كثر ويبدو مهمين بينهم اجانب.

وكشف الدكتور عبدالقادر الخراز، في اليوم التالي- السبت 2026/11/21، معلومات خطيرة عن عدد من الركاب الذين نزلوا في مطار صنعاء من الطائرة البيوينغ 767،مؤكدا أن 4 اشخاص اجانب يحملون الجنسية الايرانية واللبنانية،و3 من قيادات مليشيا الحوثي كانوا جرحى يتعالجون في الخارج، وهذه الطائرة جاءت بخط مباشر من جيبوتي إلى مليشيا الحوثي الارهابية في مطار صنعاء، بعد يومين رفض المليشيا الارهابية هبوط طائرات الامم المتحدة القادمة من جيبوتي الهبوط في مطار عدن للتفتيش قبل وصولها الى مطار صنعاء.

وهو ما يعتبره مراقبون وخبراء عسكريون، بأنه دعم عسكري متكامل تقدمه الامم المتحدة لمليشيا مسلحة مصنفة جماعة إرهابية، وقبل ذلك استولت بقوة السلاح على شرعية اليمنيين، ومتمردة على الشرعية الدولية وقراراتها، مع كل ذلك يأتيها دعم لا محدود من مؤسسة وظيفتها الاساسية حماية شرعية اعضائها-الدول لا حماية المليشيا المسلحة والجماعات الارهابية كما هو الحال مع أدوات وأذرع إرهابية للنظام الارهابي الايراني وعلى رأسها جماعة الحوثي الارهابية.

وتثار شبهات واسعة حول استغلال المليشيا الحوثية الارهابية للحصانة الدبلوماسية الممنوحة لهذه الرحلات، ولضعف آليات التحقق المسبق في جيبوتي، من أجل تمرير تقنيات حساسة ومواد مزدوجة الاستخدام (Dual-Use).

ووفقاً لمراقبين وخبراء في الشؤون اللوجستية، فإن أخطر أساليب التحايل تتمثل في استيراد مكونات تدخل في صناعة وتوجيه الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية- كالمستشعرات الحرارية، وشرائح الملاحة الدقيقة، والبرمجيات المتطورة، والمواد الكيميائية الأولية- وإدخالها تحت مسميات "أجهزة تشخيص طبي تعمل بالذكاء الاصطناعي" أو "معدات مختبرية". وتتفاقم هذه الثغرة في ظل غياب الرقابة الحكومية المباشرة داخل مطار صنعاء، والاكتفاء بآليات تفتيش دولية موكلة لموظفين أمميين اخرجوا انفسهم ووظيفتهم من مركز دائرة الحياد الى ضلع الانحياز.

إذ يصف مختصون آليات التفتيش المعمول بها في مطار وموانئ جيبوتي والمطارات الوسيطة بأنها شكلية وتفتقر للتدقيق الفني المحايد، حيث ان كل شحنات الاسلحة والمواد التي تدخل في تصنيع الاسلحة والتي ضبطت من قبل السلطات الحكومية في الموانئ المحررة، كانت قادمة من ميناء جيبوتي وتحمل تأشيرة تأكيد التفتيش على أن الشحنة من قبل فريق التفتيش في الموانئ الجيبوتية، لكنه تفتيش روتيني وبروتوكولي، لا يتبع معايير التدقيق والفحص الذي يواكب الاساليب وطرق الاخفاء والاحتيال التي تستخدمها شبكة التهريب المعقدة التابعة للحرس الثوري الايراني.



التجارة الواجهة ونهب الإغاثة

ولا يقتصر الاختراق على الشحنات الجوية الأممية، إذ تمتد الثغرات إلى الشحنات ذات الغطاء التجاري التي تعبر الموانئ والمنافذ البريّة مستفيدة من التسهيلات الممنوحة للسلع الأساسية. فقد رُصدت شبكات من الشركات الواجهة التي تعمل على تجزئة شحنات الأجهزة الإلكترونية ومعدات الطاقة والاتصالات ودمجها ضمن حاويات تجارية اعتيادية، مستغلة مبدأ "افتراض براءة النشاط التجاري" الذي كفله القانون لحماية القطاع الخاص.

وفي موازاة ذلك، يواجه العمل الإغاثي معضلة مزدوجة داخل المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي الارهابية؛ فمن جهة تتعرض مكاتب المنظمات الاممية والدولية للاقتحام والمصادرة ويُعتقل موظفوها لفرض الإملاءات، ومن جهة أخرى تغذي الاختراقات الوظيفية داخل بعض المكاتب الفرعية في العاصمة صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرتها مسار انحراف المساعدات، حيث تُسخّر السلال الغذائية لتمويل المجهود الحربي أو تُباع في السوق السوداء، بينما تُرسى عقود النقل والتخزين بملايين الدولارات على مقاولين مرتبطين بالجماعة.

اللائحة التنفيذية.. من الحصانة المطلقة إلى الرقابة الصارمة

أمام هذه التحديات، يرى خبراء القانون ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم(1) لسنة 2026م، تمثل الفرصة الحاسمة لسد هذه المنافذ التي تركها المشرع اليمني حتى لا يبقى للمجتمع الدولي حجة أو ذريعة في عرقلة صدور قانون تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، ووضع صياغة مرنة للمواد المتعلقة بالعمل الانساني والاقتصادي والتجاري، ليمنح الحرية للائحة التنفيذية حرية وضع الاليات والقرارات والطرق والوسائل الملائمة لإدارة ومراقبة العمل الانساني والاقتصادي في البلد دون المساس بحقوق المدنيين، وذلك عبر إقرار منظومة ضوابط تشمل:

- كسر احتكار التفتيش: إلزام الشحنات الأممية والتجارية المتجهة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الارهابية بالتصريح المسبق قبل 72 ساعة، وإخضاعها للفحص الفني المشترك في موانئ الحكومة الشرعية- في المنافذ البرية والبحرية والجوية كمطار عدن الدولي أو عبر نقاط تفتيش تشارك فيها فرق فنية من الحكومة اليمنية.

- تتبع المستخدم النهائي: حظر إدخال أي أجهزة طبية أو تقنية متطورة إلا بترخيص استثنائي مرفق بـ"شهادة مستخدم نهائي" وأرقام تسلسلية تخضع للتدقيق الميداني المستقل.

- تجفيف التمويل المقنّع: حصر كافة المعاملات المالية والاعتمادات المستندية للمنظمات والتجار عبر البنوك الخاضعة للبنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، وحظر نقل الأموال النقدية (الكاش) على متن الطائرات الأممية.

- إعادة هيكلة الإدارة الإغاثية: نقل إدارات المشتريات والموارد البشرية للمنظمات ونقل مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، وإخضاع الكوادر المحلية للفحص الأمني، والتحول من المساعدات العينية القابلة للنهب إلى التحويلات النقدية المباشرة المرتبطة بالبصمة البيومترية للمستفيدين.

ويؤكد محللون أن تفعيل هذه الآليات في اللائحة التنفيذية سينقل القانون من إطار التوصيف السياسي إلى أداة سيادية فاعلة، تضمن وصول الغذاء والدواء لمستحقيه، وتغلق في الوقت ذاته منافذ التهريب التي طالما اختبأت خلف لافتة العمل الإنساني، والمواد التجارية شحنات الاسلحة ومواد تدخل في صناعة الوقود الصلب للصواريخ، وتقنيات تحكم وتوجيه الطيران المسير.

26 سبتمبر
العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 26 نوفمبر 2026م

الزحف الإمامي نحو الجنوب (3)

كيف استدعى استبداد الداخل تدخل الخارج؟

اصطدمت المقاومة الشعبية في الجنوب بمشروع توسعي سعى -بعد إخضاع الأرض- إلى تدجين الإنسان ومصادرة هويته وخصوصيته المذهبية والاجتماعية. وتحول بذلك الغازي المحلي إلى مصدر للقهر والاضطهاد، فأجبر أبناء الأرض على الاستعانة بالمحتل الأجنبي؛ مفارقة تاريخية انقلبت فيها أحلام التحرر إلى كابوس، ووجد السكان أنفسهم بين استبداد داخلي واحتلال خارجي، خيارين كلاهما مرّ. تستعيد هذه السطور فصولاً من تاريخ منسي، سقطت فيها أوهام الإمامة تحت وطأة استبدادها، ودُفع اليمنيون إلى المفاضلة بين ظلمها وظلم المحتل الخارجي.



بلال الطيب

قبل سقوط ردفان بأكثر من عام، عُقد في القاهرة مؤتمر خبراء الشرق الأوسط في مارس 1921م، وكان من أهم توصياته الاعتراف بسلطة الإمام يحيى على المحميات، إلا أنَّ المقيم السياسي في عدن، سكوت، عارض ذلك بشدة. ولم يمضِ وقت طويل حتى أعادت الحكومة البريطانية طرح تلك التوصية، فاعترض المقيم السياسي للمرة الثانية. وقد أسهم ذلك التخبط الإنجليزي في فتح شهية إمام صنعاء؛ فطالب الأخير صراحة بأراضي أجداده، وبدأ بمراسلة السلاطين، وحثهم على الانضمام إليه، وقد انخدع به بعضهم.

أدت سياسة الإمام يحيى التوسعية إلى اهتزاز الدوائر السياسية للإنجليز في لندن، فسارعوا إلى تغيير مقيمهم السياسي في عدن، في الوقت الذي أخذ فيه إمام صنعاء يتوسع جنوبًا. وقد سيطر بالفعل على البيضاء والعواذل العليا وإمارات العلوي والأميري والمسبعي، قبل أن تقاوم البيضاء والعواذل قواته (سنتحدث عن ذلك تفصيلًا في موضوع مستقل)، بعد أشهر قليلة فقط من اجتياحها؛ وذلك جراء المظالم والمعاناة التي لحقت بالمواطنين.

صدرت حينها تعليمات بريطانية إلى المقيم الجديد في عدن بالدخول في مفاوضات سلمية مع الإمام يحيى، فأُرسلت الهدايا إلى القصر المتوكلي في صنعاء، من بينها خيول وعربة من طراز فورد، فرد الإمام بهدايا أخرى إلى عدن، وعيّن القاضي عبدالله العرشي ممثلًا له في تلك المدينة. وتوجه الأخير إليها دون أن تكون له صفة رسمية معترف بها؛ لأنَّ الإنجليز لم يكونوا حينها قد اعترفوا بعد بدولة الإمامة، ولم يوقعوا معها معاهدة صداقة. ونتيجة لذلك، ولأسباب أخرى متصلة، كان أبرزها استمرار وجود الأدارسة -بدعم منهم- في الموانئ اليمنية. لم يتوصل العرشي إلى أي اتفاق معهم، وعاد إلى صنعاء بأوامر من سيده، وذلك قبل أن ينتهي عام 1923م.

تمكّن الإمام يحيى بعد ذلك من السيطرة -دون قتال- على الحديدة في مارس 1925م، فزال بذلك، وفق رؤية المقيم السياسي في عدن، مبرر وجوده في المحميات. فأرسل الأخير، في 24 يناير 1926م، السير جلبرت كليتون إلى صنعاء، ليعود هذا المبعوث منها بعد 26 يومًا خائبًا.

«السماح للإمام يحيى بالبقاء في المناطق التي احتلها سيحفزه أكثر لمعاودة القضم التدريجي لباقي المحميات». كانت هذه هي النتيجة التي استخلصها كليتون من محادثاته تلك، وشدد -في الوقت ذاته- على ضرورة استخدام القوة لحل ذلك النزاع، ودوّن في مذكراته قوله: «إنَّ استخدام سلاح الطيران الملكي البريطاني ضد اليمن أمر لا مفر منه».

وبأسلوبه التقليدي المذل، حكم الإمام يحيى المحميات الجنوبية، وبتوصيف أدق، بعض المحميات الغربية. عضّ حينها من ناصروه أصابع الندم، وتوجه بعضهم صوب الإنجليز طالبين المساندة، ولسان حالهم يجسده بيت الشاعر عبدالله البردوني القائل:

وبرغمي يُصبح الغازي أخي
بعدما أضحى أخي أعدى الأعادي

وقد حمّل المؤرخ الردفاني، سالم ذيبان، المنحدر من أصول أرحبية، الإمام يحيى مسؤولية ذلك، قائلًا: «لو كان الإمام جعل حملته ذات طابع وطني، دون أن يثقل كاهل المواطنين، ما تخلف عن أمره أحد»، وأضاف: «ولكن الإمام هو الذي جعل من النظام الاستعماري صورة أفضل؛ مما جعل القبائل تستمد قوتها من الاستعمار لمحاربة وجود الإمام نفسه».

وفي المقابل، كان أمير اللواء يحيى عباس من كبار غلاة الزيدية، ولُقّب، بعد الأحداث التي سيأتي ذكرها، بـ(قائد الهزيمة). وعمل، أثناء توليه تلك النواحي، على إذلال الرعية، وإجبارهم- كما أفاد المؤرخ إسماعيل الأكوع- على أن يتحاكموا بموجب المذهب الزيدي، وأن يضيفوا إلى الأذان عبارة «حي على خير العمل». بل بلغ به تعصبه حدَّ فسخ زواج العلوية من غير العلوي. وقد اتهمه الشاعر أحمد محمد الشامي، ابن عامل الضالع، بتفضيل سياسة القوة والتشدد، وعدم الاقتناع بما في اليد، مما أدى إلى تجدد المواجهات.

سبق أن تحدثنا عن رفض أمير الضالع، نصر بن شايف، الخضوع لوصاية الأمير يحيى عباس، وقيامه بمراسلة أمير تعز علي الوزير، ومطالبته إياه بضم الضالع إلى حكمه عام 1920م. وتكرر الأمر ذاته بعد مرور ثماني سنوات، حين توجه الشيخ مقبل بن عبدالله القطيبي إلى مدينة تعز، وكرر الطلب نفسه، علمًا بأنَّ الأخير ورفيقه، الشيخ عبدالنبي بن علي ناشر العلوي، كانا من الموالين لدولة الإمامة المتوكلية منذ بدايات توسعاتها الأولى.

أرسل أمير قعطبة عشرة عساكر للقبض على الشيخين المذكورين في 8 فبراير 1928م، ليطالب الإنجليز في الشهر التالي بالإفراج عنهما، مهددين بقصف طائراتهم الحربية مدينة قعطبة إن لم يُفرج عنهما. وبالفعل، نفذ الإنجليز تهديداتهم، وطال القصف مناطق كثيرة غير قعطبة، وهو ما سنتناوله باختزال في الموضوع التالي، ولكن بعد استيفاء ذكر الأسباب التي أجبرت اليمنيين إلى الاستعانة بالأجنبي.

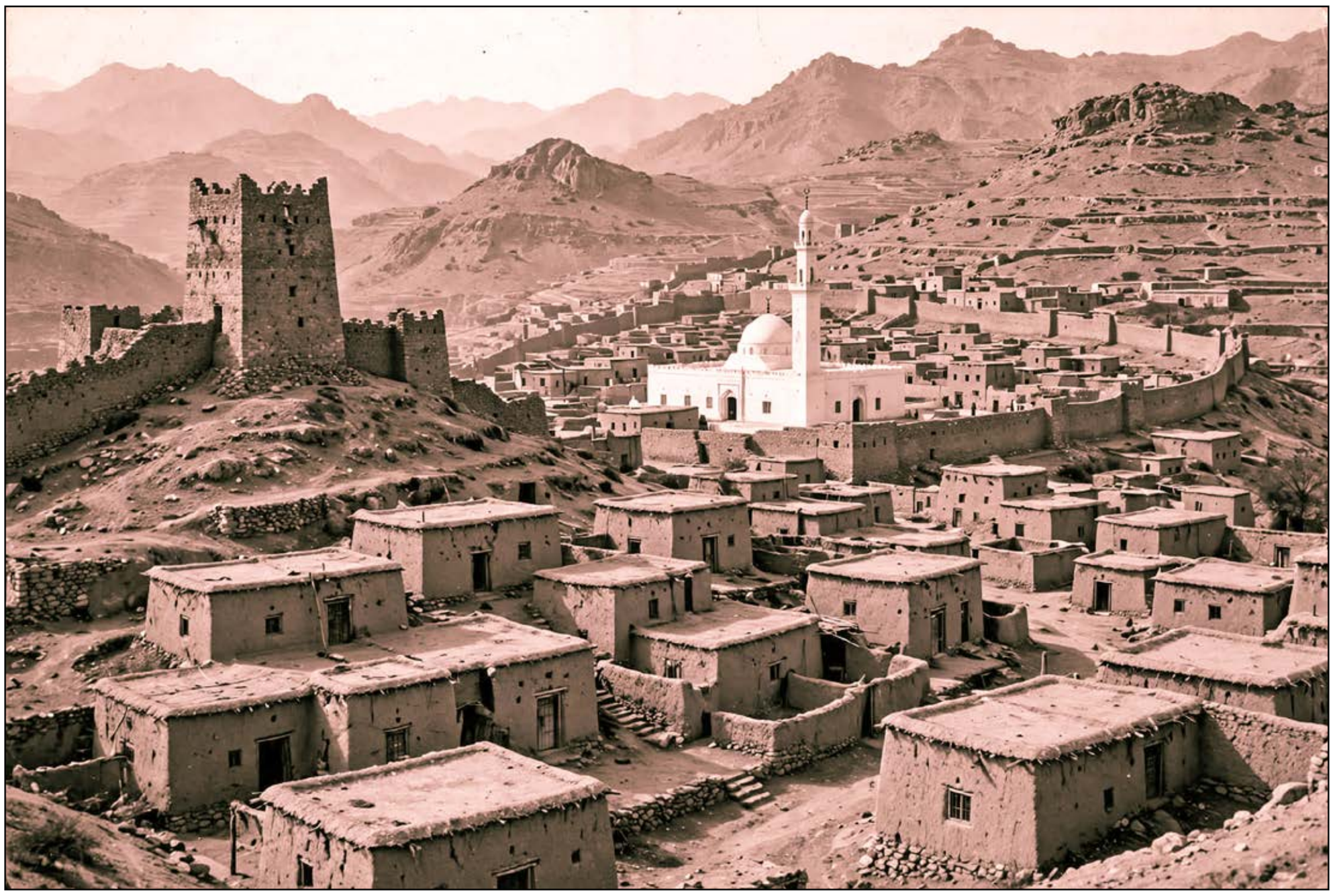
فهذا أمين الريحاني، أثناء رحلته إلى اليمن عام 1922م، التقى بمواطنين من لحج والحواشب وماوية، واستغرب تفضيلهم الأتراك والإنجليز على الإمام، فقدم حينها نصيحته الصادقة للأخير، واستدرك قائلًا: «لو حكم الإمام يحيى حكمًا مدنيًا بحتًا، لا حكمًا زيديًا، لتمكن من تحقيق مطامعه السياسية، أما اليوم فالشوافع في حكمه غير راضين».

وهي الصورة ذاتها التي عمد الرحالة عبد العزيز الثعالبي إلى نقلها في كتابه (الرحلة اليمنية)، وذلك أثناء مروره بمدينة السياني عام 1924م. صحيح أنَّ رجالها منعهم الخوف من الإفصاح عن مكنونات استيائهم من الإمام يحيى وعساكره، إلا أنَّ النساء تحدثن إليه بقوة عن ذلك، وقالت إحداهن: «وأما حكم الزيدية فنحن لن نرضى به أبدًا، ولا يمكن أن يدوم، فهم بدويون لا يدرون قيمة للحرية، ولا يذوقون طعمًا للعدل، دأبهم أن ينهكوا كواهلنا بالجبايات، وينعموا بها»!

وما أثار استغراب الرحالة الثعالبي حينها حنين أولئك النسوة إلى حكم الأتراك، وحديثهن بحسرة عن ماضيهم، وعن الخير الوفير الذي جادت به الأرض أثناء وجودهم، وأنهن لم يعرفن في عهدهم مجاعة ولا استلابًا، متسائلات: «متى يعود الأتراك؟!». وحين قاطعهن قائلًا: «كيف يعودون وأنتم قاتلتموهم؟»، ردت إحدى الفتيات: «لا تتهمنا باطلًا، فإننا لم نقاتل الأتراك، بل كنا نموت إلى جانبهم فداء لهم، وإنما قاتلهم الزيدية، وهم أعداؤنا وأعداؤهم».

وتلك حقيقة سجلها أيضًا الأحرار الأوائل في كتابهم (اليمن المنهوبة المنكوبة)، الذي صدر في منتصف أربعينيات القرن الفائت. ومما جاء فيه نقتطف: «ومما هو خليق بالذكر للحقيقة والتاريخ أنَّ اليمن بمناطقها الجبلية وسواحلها ومختلف مقاطعاتها الممتدة في السهول والوديان كانت في عهد الحكم التركي تتمتع بحكم شعبي يتناسب وحالة العصر مما هي محرومة منه الآن، ولو امتد حكم الأتراك إلى يومنا هذا لتدرج اليمانيون في ظل الحكم الشعبي نحو الحياة العامة المناسبة أكثر وأكثر، ولهذا نسجل أنَّ الولاة والمحافظين وكبار رجال الحكم الأتراك كانوا غير منفردين بالسلطة.. كان في كل محافظة وقضاء مجالس محلية يطلق عليها مجلس الإدارة، أعضاؤها من صفوة أبناء البلاد الواقفين على حاجيات مواطنيهم، كانوا خير أداة لعون الحكومة على تطبيق العدالة؛ لأنهم يعتبرون وسطاء بين الشعب وولاة الأمور المسؤولين.. هذا عدا ما كان لليمن من نواب يمانيين كرام بالبرلمان العثماني يناقشون ويجادلون ويسألون ويستجوبون بحرية تامة في مصالح بلادهم..».

لم يكن لجوء اليمنيين إلى الاستعانة بالأجنبي ترفًا سياسيًا أو تنكرًا للوطن، بقدر ما كان مخرجًا فرضه استبداد بلغ من الفتك حدًّا جعل ضحاياه يلتمسون الخلاص منه بأي وسيلة. فحين يصبح الغازي المحلي أشد وطأة من المحتل الأجنبي، تكون المأساة في سلطة جعلت الوطن غنيمةً، والمواطنين رعايا مستباحين. وتلك مفارقة التاريخ التي لم تنتهِ فصولها؛ فالإمامة التي دفعت اليمنيين قبل قرن إلى الاستقواء بالأجنبي تعود اليوم بثوب حوثي، لتعيد إنتاج المظالم ذاتها، وتدفع البلاد نحو التمزق والخراب. وهكذا، يظل اليمنيون يدفعون أثمان المشروع الكهنوتي جيلًا بعد جيل، عالقين بين ماضٍ لم ينصفهم وواقعٍ يثقل كاهلهم بالجراح.



معركة القانون لحماية الدولة والإنسان

جهاد مذكور

لم تعد الحرب في اليمن مجرد مواجهة عسكرية، بل أصبحت معركة وطنية لاستعادة الدولة وحماية الإنسان، في مواجهة مشروع مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، القائم على الانقلاب والعنف وفرض واقع خارج مؤسسات الدولة والقانون.

وفي هذا السياق، يمثل صدور القانون رقم (1) لسنة 2026، بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها، في 18 نوفمبر الجاري، خطوة مهمة في مواجهة المليشيا وتجفيف مصادر تمويلها ومحاصرة أنشطتها وشبكات دعمها، وهو ما يتطلب تفعيل أحكامه وتحويلها إلى إجراءات عملية عبر المؤسسات القضائية والأمنية والمالية، بما يعزز سيادة القانون ويحمي المدنيين والأنشطة الإنسانية والاقتصادية المشروعة.

ولا تقتصر خطورة مليشيا الحوثي الارهابية على تهديد الدولة ومؤسساتها، بل تمتد إلى استهداف الإنسان ومستقبل الأجيال، خصوصاً الأطفال وايضا يعبر حدود البلد ليصل الى دول الجوار والعالم.

وقد كشفت رسالة الحكومة الموجهة في 21 نوفمبر إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة اليونيسيف حجم الانتهاكات، بما فيها قتل وإصابة الأطفال وتجنيدهم والزج بهم في جبهات القتال، والإضرار بالمنشآت التعليمية والصحية وتشريد المدنيين.

وتتجلى الكلفة الإنسانية للحرب في معاناة المواطنين من تدهور المعيشة وارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات، فضلاً عن معاناة النازحين المحرومين من الاستقرار والعودة إلى منازلهم. الأمر الذي يجعل استعادة الدولة مرتبطة أيضاً بإنعاش الاقتصاد وتحسين الخدمات ودفع الرواتب وحماية الحقوق وتوفير الخدمات.

وبموازاة ذلك، تبرز معركة الوعي والإعلام، في ظل استخدام مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران الدعاية والشائعات وتزييف الحقائق لتضليل الرأي العام، وهو ما يفرض على الإعلام الوطني مسؤولية كشف التضليل، وتقديم المعلومات الموثوقة، وإبراز جهود مؤسسات الدولة، مع ممارسة النقد المسؤول والبناء.

وتجسد تعز ومأرب جانباً من هذه المعركة؛ فتعز عنوان للصمود في مواجهة الحصار والاعتداءات الحوثية، ومأرب نموذج في الحفاظ على حضور مؤسسات الدولة، واحتضان النازحين رغم ظروف الحرب.

ومن هنا تبرز مسؤولية الحكومة والقوى الوطنية والمجتمع الدولي في دعم مؤسسات الدولة، وتنفيذ القوانين والقرارات الدولية، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وحماية المدنيين ومعالجة جذور الصراع.

فالمعركة الحقيقية في اليمن ليست على الأرض وحدها، بل من أجل دولة يحكمها القانون، وإنسان تُصان كرامته وحقوقه، ولن يتحقق السلام إلا باستعادة مؤسسات الدولة وقرارها، وإنهاء مشروع مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، وبناء مستقبل آمن يليق باليمنيين.

26 سبتمبر
العدد (2273) الخميس 16 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 26 نوفمبر 2026م



القوات المسلحة تكبد مليشيا الحوثي خسائر كبيرة وتقدمات في عدد من الجبهات

تواصل القوات المسلحة، مسنودة بالمقاومة الشعبية وطيران تحالف دعم الشرعية، خوض المعركة الوطنية ضد مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، في مختلف جبهات القتال، محققة تقدماً ميدانياً، ومكبدة المليشيا خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، بالتزامن مع تصعيد عملياتها ضمن عملية "فجر اليمن" الهادفة إلى استعادة الدولة، وإنهاء خطر المليشيا.

وتكبدت مليشيا الحوثي الإرهابية خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال أسبوع من المعارك، والعمليات العسكرية التي شهدتها عدة جبهات قتالية.

وبلغ إجمالي الاستهدافات التي نفذتها القوات المسلحة خلال الأسبوع، وفقاً للبيانات العسكرية المعلنة، 3,453 استهدافاً، توزعت على 92 غارة جوية، و3,001 استهداف مدفعي، و196 استهدافاً بالطيران المسيّر، و164 استهدافاً براجمات الصواريخ، وأسفرت عن تحييد 563 من قيادات وعناصر المليشيا بين قتيل وجريح، وتدمير وإعطاب 343 آلية ومعدة ووسيلة قتالية.

وفي محافظة تعز، كسرت القوات المسلحة، مسنودة بالمقاومة الشعبية، هجمات لمليشيا الحوثي الإرهابية، وأفشلت محاولات تسلل في عدد من الجبهات، بينها جبهة الدفاع الجوي ومحيط جبل هان والمطار القديم غربي المدينة، كما أحبطت تحركات للمليشيا في منطقة الصراري بجبهة الشقب، وتمكنت من إسقاط طائرة مسيّرة انتحارية في مديرية المسراخ.

وشهدت جبهة الأقروض بمديرية المسراخ عملية عسكرية نوعية أسفرت عن مصرع 27 عنصراً حوثياً وإصابة العشرات، فيما شن الطيران الحربي سلسلة غارات استهدفت مواقع وتجمعات وتحصينات المليشيا في مناطق الأفحام والوراق ووادي كور والأشعاب والمطالي وكسارة نجد قسيم، إلى جانب استهداف مخازن أسلحة وآليات عسكرية في تبة السلال والجعشة وجولة القصر ومفرق جبل حبشي والضباب.

كما استهدف الطيران الحربي منصات لإطلاق الصواريخ الباليستية في معسكر اللواء 22 مدرع بمنطقة الجند شرقي تعز، وشن غارات على مواقع وتجمعات المليشيا في حيفان والمخا والوازعية وذوباب والتربة، فضلاً عن مواقع أخرى في ريف المحافظة.

وفي مأرب والجوف، واصلت القوات المسلحة خوض المعارك والتصدي للهجمات ومحاولات التسلل الحوثية، واستهدفت المدفعية والطيران الحربي تجمعات مليشيا الحوثي الإرهابية وتحركاتها وتحصيناتها في الجبهات الشمالية والجنوبية والغربية بمأرب، وجبهات شرق الجوف، مكبدة إياها خسائر كبيرة، كما أسقطت القوات المسلحة طائرة مسيّرة انتحارية في الجبهة الجنوبية الغربية بمأرب.

وامتدت العمليات العسكرية إلى جبهات لحج والضالع وشبوة وحجة وأبين، حيث تعاملت القوات المسلحة مع مصادر النيران والتحركات الحوثية، فيما استهدف الطيران الحربي مواقع المليشيا في أعلى عقبة ثرة وجبال الكور شمالي مديرية لودر بمحافظة أبين، ومواقع جبل إراف بمديرية المقاطرة في لحج.

وفي سياق اعتداءاتها المتواصلة على المدنيين، أطلقت المليشيا صاروخاً باليستياً على قرية كحلان بمنطقة الأقروض، سقط على منزل أحد المواطنين، ما أدى إلى استشهاد مدنيين اثنين وإصابة سبعة آخرين، كما أصيبت امرأة برصاص قناص حوثي، ورصدت القوات المسلحة إطلاق صاروخ باليستي من محافظة صعدة باتجاه عدن، سقط في مدينة ذمار.

كما استهدفت مليشيا الحوثي الإرهابية شاحنات وحافلات نقل ركاب مدنية في منطقة سيلة هيجة العبد بمحافظة لحج، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، في جريمة أدانتها القوات المسلحة باعتبارها انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

وأكد الناطق الرسمي للقوات المسلحة، العقيد الركن ماجد النزيلي، أن القوات المسلحة ماضية في عملية «فجر اليمن» حتى تحقيق أهدافها كاملة، وكسر الحصار عن تعز وتأمين الطرق والممرات الحيوية، مشدداً على استمرار التصدي للهجمات الحوثية وحماية المدنيين والأعيان المدنية، وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني.



القائد الملهم في التضحية والفداء

محمد عبدالله العقيلي

أكتب اليوم في ذكرى أربعينية رحيل قامة عسكرية وإنسانية استثنائية لنستحضر سيرة ومآثر القائد البطل، الشهيد الدكتور العقيد عبدالله بن صالح فاران العقيلي (أبو مجلي) الذي ارتقى إلى ربه شهيداً مقبلاً غير مدبر في السادس عشر من أكتوبر عام 2026م في الجبهة الشرقية لمارب جبهة (الرصيد) بعد مسيرة حافلة بالتضحية والفداء تاركاً إرثاً خالداً من البطولة في ميادين الشرف والواجب.

إن الحديث عن مناقب الشهيد (أبو مجلي) حديثٌ يطول ولا يُحصى، فقد جمع بين شرف القيادة العسكرية ونُبل الرسالة الإنسانية والطبية، لم يكن قائداً تقليدياً يدير المعارك من الخلف، بل كان في طليعة الصفوف يتقدم أفراده في أصعب المواقف وأشدها خطورة.

عُرف بدقته العسكرية وحنكته الميدانية، فكان يستطلع المواقع بنفسه ويخطط للمعارك بعقلية القائد الفذ ثم يقود الهجوم ببسالة وإقدام لا يعرف التردد مقارعاً قوى الإرهاب والتمرد ومسطراً أروع ملاحم الفداء دفاعاً عن الدين والوطن والجمهورية.

لقد كان الشهيد رقماً صعباً وحاضراً بقوة في كافة محطات النضال وميادين العزة، فمنذ انطلاق شرارة التحرير في حريب عام 2016م مروراً بملحمة تحرير بيحان وناطع، وصولاً إلى جبهة فضحى لم تخلُ معركة أو موقع من بصماته الواضحة ودوره المحوري.

وظل متنقلاً بعزيمة لا تلين ومعنويات تعانق السماء بين جبهات صرواح، وقانية والجوبة حاملاً روحه على كفه، ومؤمناً بعدالة القضية التي نذر حياته لأجلها.

وإلى جانب صولاته في ميادين القتال كان الدكتور (أبو مجلي) ملاذاً للجرحى والمصابين يقف كالطود الشامخ أمام أعقد الإصابات الحرجة يداوي الجراح، ويسعف الأبطال بإمكانيات طبية شحيحة، ولكن بعزيمة جبارة وإرادة صلبة لا تعرف المستحيل، فكان الطبيب المداوي في الميدان، والقائد الجسور في ساحة الوغى.

أما على الصعيد الإنساني والأخلاقي فقد كان (أبو مجلي) مدرسة في التواضع والنقاء؛ عرفته الجبهات في أحلك الظروف وأيسرها ثابتاً على مبادئه لا تغيره المناصب ولا تبدله الشدائد. كان قريباً من الجميع، يشارك جنوده ورفاقه أفكارهم وهمومهم، ويجمع القلوب حوله بصدقه وإخلاصه، فاستحق عن جدارة محبة كل من عرفه وسار معه في درب النضال.

إن رحيل الدكتور العقيد عبدالله صالح العقيلي يمثل خسارة فادحة، ولكن عزاءنا أنه رحل كما تمنى شهيداً في ميادين العزة والكرامة، وترك فينا مدرسةً في التضحية والوفاء سنظل نستلهم منها العزم لمواصلة الدرب حتى تحقيق النصر الكامل واستعادة الدولة.

نسأل الله العلي القدير أن يتغمد شهيدنا البطل بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن يلهمنا وأهله وذويه ورفاق دربه الصبر والسلوان.

إعلانات قضائية

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن المدعية / حسناء ناجي مثنى مثنى تقدمت بدعوى طلب اسقاط حضانة ضد المدعى عليها/ فاكهة ناجي محمد ناجي فعلى المدعى عليها الحضور الى المحكمة يوم الخميس تاريخ6/ 9/ 1448هـ 19/11/2026م خلال المدة القانونية ما لم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية عن بيع عمارة المنفذ ضده/ صقر ناجي الاحدب والأرض التابعة لها الكائنة في حي الشركة حارة بوابة الغاز بالمزاد العلني والمكونة من عمارة دورين وملحق الارض التابعة لها لصالح طالب التنفيذ/ حسن محسن حسن بارع وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 175 لسنة 48هـ فيما بين طالب التنفيذ/ حسن محسن حسن بارع والمنفذ ضده/صقر ناجي ناجي الاحدب وذلك يوم الاحد الموافق 29/11/2026م في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا أمام العمارة فعلى من وجد في نفسه الرغبة للشراء التقدم الى محكمة مأرب الابتدائية لمعرفة شروط ومزايا البيع.

- تعلن محكمة الاستئناف بأن على أولياء دم المجني عليه احمد صالح احمد الشليلي... الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابياً وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ درويش حمزة أحمد خضر بدعوى شخصية بطلب تعديل اسمه درويش حمزة أحمد خضر إلى معاذ حمزة أحمد العلوي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن محكمة استئناف م/ مأرب والجوف بأن على المستأنف ضده / علي ناجي محسن البيحاني الحضور الى جلسة المحكمة ليوم الاحد 19/6/1448هـ الموافق 29/11/2026م للرد على عريضة الاستئناف المرفوعة ضده من قبل المستأنفين / محسن ناجي محسن البيحاني واخرين .

- تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بان على المتهمين / -1حمود مهدي أحمد جسار -2 عبده علي أحمد الجبلي -3 عوض يحيى عبود الدراج في القضية الجنائية رقم 46 لسنة 2024 م ج ج المرفوعة ضدهم بالحضور الى المحكمة العسكرية خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان ما لم سيتم محاكمته فارا من وجه العدالة عملا بنص المادة (٢٨٥) من قانون الاجراءات الجزائية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن المدعية / جهاد عبده محسن الورد تقدمت بدعوى طلب نفقة ضد المدعى عليه/ قصي محمد محسن الورد فعلى المدعى عليه الحضور الى المحكمة يوم الخميس تاريخ7/ 1/ 1448هـ 10/12/2026م خلال المدة القانونية ما لم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها / جهاد علوان عبدالله علوان بدعوى شخصية بطلب تعديل اسمه الى جهاد عبدالله محمد علوان ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها / طالب علي طالب علي دربان بدعوى طلب تعديل اسمه الى طالب علي طالب صالح دربان ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بان على المتهمين / -1حافظ محسن علي مطير -2 مانع محمد يحيى سليمان -3 مجاهد علي أحمد الفضلي في القضية الجنائية رقم 25 لسنة 2019 م ج ج المرفوعة ضدهم بالحضور الى المحكمة العسكرية الثالثة خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان ما لم سيتم محاكمتهم فارين من وجه العدالة عملا بنص المادة (٢٨٥) من قانون الاجراءات الجزائية.

- تعلن محكمة استئناف م/ مأرب والجوف بأن المستأنف / زياد عبدالله أحمد الجماعي تقدم بعريضة استئناف ضد المستأنف ضده/ أحمد عبدالله أحمد الجماعي في الحكم الصادر من المحكم/ خليل علي أحمد أبو هاجر لسنة 1437هـ في القضية المدنية فعلى المستأنف ضده المذكور الحضور الى المحكمة خلال المدة القانونية ما لم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

- يعلن الاخ/أحمد عبدالله سالم فريش عن فقدان جواز سفره الصادر من م/ مأرب برقم (17360537) فعلى من وجده إيصاله إلى اقرب مركز شرطة.

- يعلن ملازم 2/ أمين محمد محمد حسين الصبحي عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط – وزارة الدفاع برقم (97863) فعلى من وجدها إيصالها إلى اقرب مركز شرطة.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ - الموافق 19 نوفمبر 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت اتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

مأرب.. افتتاح ثلاثة مشاريع مياه بتمويل سعودي



افتتح وكيل محافظة مأرب الدكتور عبدربه مفتاح ثلاثة مشاريع لتحسين خدمات المياه الآمنة للنازحين والمجتمع المضيف في مديرية المدينة، بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بلغت كلفتها الإجمالية مليونين و250 ألف دولار، عبر المنظمة الدولية للهجرة.

وتستفيد من المشاريع أكثر من 58 ألف نسمة، وتشمل توسعة مشاريع مياه مخيمات السويداء وسائلة الميل وبطحاء الميل وحوش الجامعة شمال المدينة، وتوسعة مشروع المياه بالقطاع العاشر في مخيم الجفينة جنوباً، وإعادة تأهيل مشروع مياه حي بن عبود والأحياء المجاورة شرق المدينة.

وتضمنت الأعمال إنشاء ثلاثة خزانات، وحفر بئر جديدة، وتركيب وحدات لتحلية المياه، وتوسيع شبكات التوزيع بأكثر من 47 كيلومتراً.

ودشن مفتاح تشغيل مشروع مياه حي بن عبود، مؤكداً أهمية هذه التدخلات في تعزيز البنية التحتية واستدامة الخدمات، مشيراً إلى تسليم المشاريع للجان تشغيل مجتمعية بإشراف مؤسسة المياه والصرف الصحي بالمحافظة. وثمّن الدعم السعودي الإنساني والتنموي، ودوره في تخفيف معاناة النازحين وتعزيز قدرة السلطة المحلية على تلبية الاحتياجات الأساسية.

اللجنة الوطنية للتحقيق تعاين موقع قصف حوثي استهدف نازحين في عدن



نفذ فريق من اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان نزولاً ميدانياً إلى منطقة بئر أحمد بمديرية البريقة غرب العاصمة المؤقتة عدن، لمعاينة موقع قصف بطائرة مسيّرة حوثية استهدف تجمعاً للنازحين، وأسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة خمسة آخرين.

وضم الفريق نائب رئيس اللجنة القاضي حسين المشدلي، وعضوي اللجنة القاضي محمد طليان والقاضي جهاد عبد الرسول، حيث عاينوا موقع الاستهداف والآثار التي خلفها الهجوم، واستمعوا إلى ذوي الضحايا وشهود العيان، ووثقوا إفاداتهم بشأن القصف الذي وقع صباح الأحد الماضي عند الساعة السابعة.

وشمل النزول تجمعات النازحين القادمين من الصبيحة والمضاربة ورأس العارة والمقاطرة، الذين فروا من التصعيد العسكري والهجمات الحوثية في مناطقهم.

كما وثق الفريق الأوضاع الصحية للمصابين، بينهم جرحى في حالة خطيرة يتلقون العلاج بالعناية المركزة، إلى جانب الصدمة النفسية التي تعرض لها والدا الأطفال الضحايا جراء مقتل وإصابة أبنائهما.

البرنامج الوطني للإمداد الدوائي يتسلم 18 حاوية أدوية



تسلم البرنامج الوطني للإمداد الدوائي في العاصمة المؤقتة عدن 18 حاوية من الأدوية والمستلزمات الطبية والمحاليل الوريدية، مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ضمن قافلة الإمداد الطبي الطارئ المخصصة لدعم المستشفيات والمرافق الصحية في المحافظات المستهدفة.

وأوضحت المدير العام التنفيذي للبرنامج، الدكتورة سعاد الميسري، أن الشحنة تأتي ضمن الدعم الإنساني المقدم للقطاع الصحي، وتعزيز الجهود الرامية إلى توفير الاحتياجات الدوائية الضرورية وضمان استمرار الخدمات العلاجية، في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الصحية.

وأكدت أن الأصناف المستلمة تمثل احتياجات أساسية للمرافق الطبية، وتسهم في تعزيز مخزونها وتحسين قدرتها على الاستجابة للمرضى.

وأشارت إلى أن البرنامج سيستكمل الإجراءات الفنية واللوجستية اللازمة، تمهيداً لتوزيع الإمدادات وفق خطة وزارة الصحة العامة والسكان، وبما يضمن وصولها إلى الجهات المستفيدة بحسب الأولويات.

وثمّنت الميسري الدعم السعودي المتواصل، مؤكدة أهميته في سد فجوة الاحتياجات وتعزيز الأمن الدوائي وتخفيف معاناة المرضى.

توثيق 1212 جريمة وانتهاكاً حوثياً في تعز ولحج خلال أسبوع

أعلنت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات توثيق 1212 جريمة وانتهاكاً ارتكبتها مليشيا الحوثي الإرهابية بحق المدنيين والأعيان المدنية في محافظتي تعز ولحج، خلال الفترة من 17 إلى 24 نوفمبر 2026.

وأوضح تقرير الشبكة أن الانتهاكات شملت القصف والقنص واستهداف النازحين والأطفال والطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، وزراعة الألغام واختطاف المدنيين واحتجازهم تعسفياً، إضافة إلى الاعتداء على مؤسسات تعليمية ودينية وتخزين الأسلحة داخل الأحياء السكنية.

وأشار التقرير إلى مقتل نحو ثمانية مدنيين، بينهم امرأتان وطفل، وإصابة 52 آخرين، بينهم 20 طفلاً وأربع نساء، فضلاً عن تضرر 15 منزلاً ومنشأة مدنية و14 مركبة.

كما وثق احتجاز واختطاف 1123 مدنياً على الطرق والنقاط الحوثية، وتعرضهم للتفتيش والتهديد والإكراه.

وحذر التقرير من تداعيات الحصار على تعز، داعياً الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى تأمين الطرق ورفع القيود وضمان وصول الغذاء والدواء والمياه والوقود بصورة آمنة ومنتظمة.

عدن.. وصول 13 شاحنة مساعدات للأسر الأشد احتياجاً

وصلت إلى محافظة عدن 13 شاحنة محملة بـ4680 سلة غذائية مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ضمن مشروع الاستجابة الطارئة في اليمن، الهادف إلى دعم الأسر الأكثر احتياجاً في المحافظة.

ويأتي الدعم ضمن الجهود الإنسانية والإغاثية التي تنفذها المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان، لتعزيز الأمن الغذائي ومساندة الأسر المتضررة من الأوضاع المعيشية الصعبة.

وجرى استقبال الشاحنات وتفريغ كامل الشحنة في مخازن المشروع بمحافظة عدن، بعد إجراء فحص عينات من المواد الغذائية وتوثيق حالتها عند الوصول والاستلام، وفق الإجراءات المعتمدة لضمان سلامة الإمدادات وجودتها.

وينفذ المشروع عبر مؤسسة يمانٍ، بما يسهم في إيصال المساعدات إلى المستفيدين وفق آليات العمل الإغاثي المتبعة.

ويعكس وصول هذه الشحنة استمرار التدخلات الإنسانية الرامية إلى تخفيف معاناة الأسر الأشد احتياجاً، وتوفير جزء من احتياجاتها الغذائية الأساسية، في ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية التي تشهدها البلاد، وتزايد الاحتياجات المعيشية لدى الفئات الأكثر ضعفاً.

التعليم العالي يناقش ضبط جودة التعليم الطبي

ناقش وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور أمين نعمان، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس المجلس الطبي الأعلى للتخصصات الطبية الدكتور عمر زين السقاف، آليات تطوير مخرجات كليات الطب والعلوم الصحية، وتعزيز معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وتطرق الاجتماع إلى إلزامية سنة الامتياز باعتبارها متطلباً أساسياً للحصول على شهادة البكالوريوس في التخصصات الطبية، وشرطاً لمنح ترخيص مزاولة المهنة، بما يضمن التأهيل السريري المناسب للخريجين.

وأكد المجتمعون أهمية مراجعة لائحة المستشفيات التعليمية وتفعيلها وفق معايير موحدة، تعتمد بالشراكة بين الجهات الحكومية والمجالس المختصة، إلى جانب مراجعة تراخيص الكليات الطبية وإلزامها باستكمال المتطلبات اللازمة.

وأقر الاجتماع التوجه لإنشاء بوابة إلكترونية تضم البيانات الأكاديمية، وتتيح للمجلس الطبي التحقق المباشر من وثائق التخرج والشهادات، كما جرى الاتفاق على عقد لقاء موسع لصياغة معايير وطنية دقيقة لكليات الطب والعلوم الصحية.

الخدمة المدنية تناقش خطة الوزارة للعام 2027م

ترأس وزير الخدمة المدنية والتأمينات القاضي أكرم العامري اجتماعاً لمناقشة الخطة السنوية للوزارة للعام 2027، واستعراض مصفوفة الأهداف والبرامج والأنشطة والأولويات المقررة خلال المرحلة المقبلة.

وتناول الاجتماع توجهات الوزارة في استكمال الإصلاح المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الربط الشبكي وأتمتة العمليات الإدارية، بما يسهم في تسريع إنجاز المعاملات وتحديث قاعدة بيانات موظفي وحدات الخدمة العامة، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها.

وأكد الوزير العامري ضرورة إعداد الخطة بما يتوافق مع توجهات الحكومة والاحتياجات الفعلية للوزارة واختصاصاتها القانونية، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وقدرة الهيكل التنظيمي على تنفيذ البرامج والأنشطة وتحقيق الأهداف المنشودة.

وشدد على تفعيل الإدارات العامة وفق القوانين واللوائح النافذة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين قطاعات الوزارة، وتطوير آليات العمل، وتوسيع الشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما يدعم الإصلاح الإداري ويرتقي بالأداء المؤسسي.

الأسبوع حديث



العميد/
عبدالحكيم الشريحي

سقوط خيار التعايش

في اعتمالات الراهن اليمني يبدو واضحا ان القناعات الإقليمية واليمنية وصلت مع ميليشيا الحوثي الارهابية إلى نقطة تحول مفصلية أدركت معها اليمن والمملكة العربية السعودية ومعهما المنظومة الإقليمية والدولية أن مراهنات التهدئة والمسارات السياسية مع هذه الجماعة قد استنفدت كامل فرصها وأن التعايش مع كيان وظيفي مسلوب الإرادة الوطنية أصلا لم يعد خيارا ممكنا ولا واقعيا.

لقد أثبتت التجربة الممتدة على مدى أكثر من عقد من الزمن أن العقيدة السياسية والعسكرية لهذه الميليشيا لا تقوم على مفهوم الدولة الوطنية أو المشاركة المجتمعية، بل تعتمد الهيمنة وتغليب المشروع العقائدي العابر للحدود مما جعل المواجهة العسكرية الشاملة والحاسمة خيارا ضروريا لا مفر منه لتخليص اليمن والمنطقة من تهديد مستمر يستهدف الأمن القومي والاستقرار الإقليمي.

وتتجلى أدلة وقرائن استحالة التعايش في سلسلة من الشواهد الميدانية والسياسية التي أظهرت بصورة جلية طبيعة هذا المشروع. وأولى هذه القرائن تنبع من استغلال الميليشيا للهدن والمساعي الدبلوماسية، فكلما امتدت يد التهدئة أو فتحت منافذ للحوار لحقن الدماء ورعاية المصالح الاقتصادية والانسانية للشارع اليمني اتخذ الحوثيون من تلك الفترات فرصة لإعادة ترتيب الصفوف وتجميع القوى وتطوير الترسانات الباليستية والطائرات المسيرة المهربة.

إن سلوك المليشيا الارهابية يعكس بوضوح قناعة راسخة لديها بأن السلام الشامل والالتزام بالمرجعيات الوطنية يعني تفكيك بنيتها الاستبدادية وإلغاء مشروعية وجودها القائم على السلاح القسري، وبالتالي فإن السلام المباشر والمستدام يتعارض تماما مع بنيتها التنظيمية والفكرية.

القرينة الثانية تتجسد في الارتباط العضوي والارتهان التكافلي بالنظام الإيراني ، اذ لم تعد ميليشيا الحوثي تصنف مجرد حركة محلية تحمل مطالب ذات أبعاد سياسية أو اجتماعية داخلية بل أضحت أداة تنفيذية متقدمة ضمن استراتيجية الحرس الثوري الإيراني لبسط النفوذ وتصدير الأزمات، تتجلى هذه التبعية من خلال توظيف الممر المائي الحيوي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب كورقة ضغط وابتزاز للمجتمع الدولي واستهداف خطوط الملاحة وخطوط إمداد الطاقة العالمية، وهو سلوك يخدم الأجندة الإقليمية لطهران ولا يمت بصلة لمصالح الشعب اليمني الحقيقية، بل يتسبب في خنق مقدراته ومحاصرته اقتصاديا وإنسانيا.

وتأتي القرينة الثالثة من أسلوب إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيا، إذ انتهج الحوثيون فيها سياسة التجريف القسري لمؤسسات الدولة وتغيير الهوية الوطنية للتعليم والمجتمع واقتطاع الموارد العامة لتمويل المجهود الحربي، بينما يترك المواطنون في مواجهة أزمات معيشية طاحنة.

هذا التطييف المنظم للمجتمع والتنكيل بالخصوم السياسيين والإعلاميين وإلغاء الحقوق الحزبية والنقابية أدلة قاطعة على أن النموذج الحوثي نموذج شمولي إقصائي يرفض الآخر، ولا يستطيع التشارك في السلطة أو القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية والتعددية.

أما القرينة الرابعة والأهم إقليميا فتكمن في النظرة الحوثية لجوار اليمن وتحديدا المملكة العربية السعودية، حيث لا تنظر الميليشيا إلى المملكة كجار استراتيجي يجمعه باليمن وحدة الدم والمصير والتاريخ والحدود والأمن المشترك، بل تراها هدفا مستمرا للاعتداءات بالصواريخ والمسيرات والأعمال العدائية مدفوعة بعقيدة عابرة للحدود ترفض احترام السيادة الوطنية واستقرار الدول المجاورة.

لقد أثبتت الوقائع الميدانية أن أي اتفاقات موقتة أو تفاهمات لا تعدو كونها هدنا تكتيكية تخرق فور تلقي الأوامر من مركز القرار في طهران.

إن المقاربة السعودية واليمنية اليوم لم تعد تنطلق من تقييمات النظرية التكتيكية بل من قناعة استراتيجية شاملة مفادها أن استمرار وجود أداة مسلحة غير شرعية تمسك بزمام القرار في شمال اليمن يمثل خطرا دائما ومستمرا لا يمكن تحييده بالنوايا الحسنة أو بالحلول الوسط، فالاستقرار المستدام لليمن وللمنطقة ككل يستلزم استعادة مؤسسات الدولة الرسمية وتفكيك البنية العسكرية التابعة للذراع الإيراني والعودة إلى المرجعيات الثلاث المعترف بها دوليا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبناء على هذه المعطيات الراسخة بات خيار المواجهة والإنهاء الميداني والتنفيذي للتمدد الحوثي مسارا إجباريا فرضته الميليشيا بنفسها عبر إغلاق كافة منافذ الحل السياسي وتغليب خيار السلاح والتبعية الخارجية.

إن حسم المعركة وإنهاء هذا الانقلاب يمثلان البوابة الوحيدة لضمان سلامة الملاحة الدولية وتأمين الحدود الإقليمية، وإعادة اليمن إلى محيطه العربي الطبيعي، وبدء مرحلة جديدة من الإعمار والبناء والتنمية.